جمارك عُمان

www.customs.gov.om - العدد (١) ٢٠١٩

- حـوار مـع الأمـين الـعـام لمنظمة الـجـمارك العالمية
- التحويل الآلي المباشر للضرائب الجمركية بدلاً من المقاصة
- دراسة .. جريمة التهريب الجمركي ودور الشرطة في مكافحتها

معالي الفريق يوقع اتفاقية توريد وتركيب أجهزة التفتيش الجمركي

الجمارك تشهد تحولات جذرية في الأنظمة والخدمات الجمركية

بيان.. يحصد جائزة أفضل مشروع حكومي تكاملي

الإدارة العامة للجمارك

رؤيتنا

نحو جمارك أكثر تميزاً، داعمة للأمن والاقتصاد الوطني .

رسالتنا

تقديم الخدمات الجمركية وفق أفضل الممارسات العالمية لتنمية الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع .

الأهداف الإستراتيجية

- تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار من خلال تفعيل مفاهيم وآليات تيسير التجارة الدولية وأدوات الرقابة الجمركية .
- الحد من الأنشطة التجارية غير المشروعة ومكافحة الغش التجاري والتهريب.
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية وخلق بيئة عمل تدعم التفوق المعرفي والمهني الجمركي .
- التحول إلى بيئة العمل التكنولوجية لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية .
- تحصيل الإيرادات الجمركية بفاعلية وكفاءة .

: 24521109 – 24349000 968
: @ropomancustoms
: @omancustoms
: www.customs.gov.om
: info@customs.gov.om
: support@customs.gov.om

نحوجمارك أكثر تميزا ...

بسم الله نبدأ وبالتغيير نرقى ولغدٍ زاخر بالانجازات نسعى ،من قبس هذا النهج استلهمت الإدارة العامة للجمارك روح العمل الجاد وسمة التجديد والتحسين، هكذا بدأت وما زالت تواصل الإدارة العامة للجمارك تقديم خدمات جمركية مميزة عبر تسخير كافة الامكانيات المادية والبشرية والتقنية سعياً منها نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها نحو جمارك أكثر تميزا وألقاً. ولأهمية الاعلام ودوره في إبراز الجهود الذي تقوم بها الإدارة العامة للجمارك من حيث تقديم المعلومة والمعرفة وإنطلاقاً من إيمانها العميق بقدرة الإعلام في الوصول إلى الجمهور الخارجي سواءا المواطن والمقيم أو الشركاء في العمل الجمركي والتجاري، لذا يسعدنا وبكل سرور أن نقدم لكم العدد الأول من النسخة الإلكترونية لمجلة «جمارك عمان» لنضع بين يدي القارئ الكريم مادة متخصصة بالعمل الجمركي في السلطنة إضافة إلى جوانب أخرى مرتبطة به كالتجارة والاقتصاد والجوانب الأمنية لكون الجمارك خط الدفاع الأول للوطن والمواطن من المخاطر والتهديدات بمختلف أشكالها ،سائلين المولى جلت قدرته أن تكون رافدا حقيقياً للمجلات الجمركية الأخرى التي سبقتنا في النشأة لنشكل بذلك رصيدا إضافيا للصحافة العربية والخليجية المتخصصة بالعمل الجمركي لتحقيق مزيدا من المعرفة للمجتمع التجاري والمهتمين بالقطاع الجمركي والتجاري والتي نأمل أن تكون عاملاً مهماً في توطيد أواصر التعاون الفعال وتحقق التكامل مع مسؤوليات وأدوار الادارات الجمركية الخليجية والعربية منها والعالمية . تأتي هذه المجلة زاخرة بالأبواب والمواضيع منها ما يتعلق بشكل خاص بأنشطة وفعاليات الادارة العامة للجمارك ويبرز جوانب التطوير فيها كمشروع حوسبة الاجراءات والعمليات الجمركية (بيان) وهو نظام الكتروني يقدم الخدمات والتسهيلات للمواطن والمجتمع التجاري، ومواضيع عامة تتعلق بالعمل الجمركي كجريمة التهريب والتحويل الآلي للضرائب الجمركية وعدد من التقارير في التعريفة الجمركية والمشغل الاقتصادي المعتمد وغيرها من المواضيع الأخرى. نأمل أن تكون هذه المجلة مصدر إثراء لرجال الجمارك وتسهم في رفع مستوى الوعي الجمركي والأمني وأن تكون خير زاد للقارئ الكريم في مجال الجمارك والتجارة والأمن وأن تلامس شغفكم وذائقتكم محتوى وتصميماً واخراجاً. لكم كل التحية فأهلا بكم بين صفحات مجلة «جمارك عمان».

المشرف العام

العقيد
خليفة بن علي بن ناصر السيابي
مدير عام الجمارك *

* ماجستير في القانون

جمارك عمان

www.customs.gov.om

مجلة جمركية سنوية تصدر عن الإدارة العامة للجمارك

المشرف العام

العقيد / خليفة بن علي السيابي

رئيس التحرير

العقيد / سعيد بن خميس الغيثي

هيئة التحرير

المقدم / منصور بن ناصر الرحبي

المقدم / حمود بن سيف الرحبي

المقدم الركن / سالم بن محمد الحراصي

الرائد / سليمان بن سعود الغافري

د.م٥ / عامر بن سليمان المسكري

مدير التحرير

الملازم أول / ناصر بن خلفان الخاطري

ادارة التحرير

الملازم أول / مبارك بن طالب الجابري

العريف / إبراهيم بن خلفان الشبيبي

التصوير

الوكيل / إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي

التصميم

العريف / محمود بن ناصر المبسلي

العريف / أحمد بن سعيد الهنائي

شركة العدسة المحترفة للدعاية والإعلان

ترجمة

الملازم / هناء بنت سالم العميرية

أستاذ / طه مصطفى رمضان

جمارك عمان

سلطنة عمان -مسقط

شرطة عمان السلطانية - الإدارة العامة للجمارك

ص.ب ١٣٤ مسقط الرمز البريدي ١١١

:24522428

:24521109

:customs.admin@gov.om

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء كتابها ونرحب بالمساهمات الخارجية

٢٧ حوار مع الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية

٣٣ جريمة التهريب الجمركي

٢٣ لقاء العدد مع العقيد مدير عام الجمارك

٤٢ التحويل الآلي المباشر للضرائب الجمركية

١٥ أهم ضبطيات المنافذ الجمركية ٢٠١٨م

التحديث والتطوير الجمركي ...

لا يخفى على أحد أن الإدارة العامة للجمارك في الوقت الحاضر تعمل في بيئة متغيرة باستمرار تتميز فيها أنماط التجارة بين دول العالم بالتطور المذهل والسريع، وتتسم بيئة العمل بالتداخل والسرعة في التواصل على نحو متزايد.. وبما أن التجارة تعتبر حالياً واحدة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فقد أصبح لزاماً على الإدارة الجمركية أن تتفهم البيئة التجارية وتضمن الشفافية والكفاءة... وهذا هو السبب في أن الجمارك في القرن الواحد والعشرون يجب أن تكون مبنية على القدرات الفائقة لرجال الجمارك والاستخدام اللامحدود للتقنية الحديثة .. والشراكة الحقيقية مع المجتمع التجاري، ويعمل كل هذا تحت مظلة تشريعية واضحة وتمتاز بالشفافية والنزاهة. هناك توقعات كبيرة جداً من مجتمع التجارة والأعمال المحلي والإقليمي والدولي بشأن سرعة وسهولة الإجراءات الجمركية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للتنافسية الاقتصادية، وهذا يتطلب على أرض الواقع تحسين التواصل والاتصال على الحدود وتنفيذ معايير منظمة الجمارك العالمية وتمتع رجال الجمارك بأفضل القدرات وأعلى مستويات الجاهزية الثقافية العلمية والمعرفية في كافة الخبرات والمجالات الجمركية والتي لا تتحقق بالتعلم والتدريب فقط، وإنما تكون نتاج تواصل مستمر بين كافة أعضاء الأسرة الجمركية، تواصل يتم بكافة الوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية .. وهو ما نعززه اليوم بتدشين مجلة الجمارك لكي تكون منبراً جديداً للتواصل مع رجال الجمارك والمجتمع التجاري بكل الفئات من أجل والمشاركة والحوار والتشاور بما يسهم في خلق مناخ جيد لأداء الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للسلطنة. إن المؤسسة لا تتطور ولا تتقدم إلا بجهود العاملين بها فقد كان تركيز شرطة عمان السلطانية ممثلة بالإدارة العامة للجمارك على الضباط، وضباط الصف، ضمن خطط تنمية الموارد البشرية التي أصبحت جزءاً من استراتيجية الجمارك التي تقوم على استمرار التعلم والتدريب وبناء المقدرة، وهذا ما يشكل الأساس لرؤية الجمارك التي نسعى من خلالها أن نكون أكثر تميزاً في عملنا الجمركي، ليس على المستوى المحلي، ولكن على المستوى الإقليمي والدولي.. وأن نكون داعمين لأمن واقتصاد السلطنة من خلال تقديم خدمة جمركية محترفة للمجتمع التجاري، وقادرين على القيام بكل ما هو مطلوب منا في زمن العولمة والتقنية الرقمية والتي تتطلب الكثير من المعارف والخبرات في كل المجالات التي تتعلق بالعمل الجمركي.

رئيس التحرير

العقيد/ سعيد بن خميس الغيثي
مساعد مدير عام الجمارك *

* دكتوراه في القانون

أفضل مشروع حكومي تكاملي (بيان)

جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية

حصدت شرطة عمان السلطانية جائزة أفضل مشروع حكومي تكاملي عن (نظام بيان الجمركي)، وذلك ضمن الإحتفال بجائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية .

المركز الأول في مسابقة إسقاط الصفائح للرتب الأخرى

بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية ٢٠١٨م

تُوجّت الإدارة العامة للجمارك بالمركز الأول في مسابقة اسقاط الصفائح لفئة الرتب الأخرى، وذلك ضمـن بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية ٢٠١٨م التي أقيمت بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى، كما حصدت عدداً من المراكز في رماية المسدس والبندقية.

اتفاقيات

وقعت شرطة عمان السلطانية عدداً من الإتفاقيات وبرامج تعاون مع جهات عدة بغية تطوير وتسهيل العمل الجمركي

توريد وتركيب أجهزة التفتيش الجمركي

وقع معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك يوم الاحد الموافق ٢٠١٨/٦/٣م بمبنى القيادة العامة للشرطة على اتفاقية توريد وتركيب أجهزة التفتيش الجمركي التي ستزود بها منافذ السلطنة، مما يسهم في تطوير منظومة إدارة المخاطر وعمليات التفتيش الجمركي .

توقيع برامج تعاون مع جهات حكومية

وقعت شرطة عمان السلطانية بمقر القيادة العامة للشرطة بالقرم، عدداً من برامج التعاون مع الجهات الحكومية في مجال الخدمات الجمركية والإفساح عن البضائع وإصدار التراخيص والتصاريح بهدف تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة التجارة بالسلطنة.

تطبيق اتفاقية النقل البري الدولي(TIR)

وقعت كل من شرطة عمان السلطانية ممثلة بالإدارة العامة للجمارك والاتحاد الدولي للنقل البري (IRU) وشركة مواصلات اتفاقية تعاون لتطبيق بنود اتفاقية النقل البري الدولي (TIR) بين السلطنة والدول الأعضاء لتسهيل حركة التبادل التجاري وتعزيز عملية تدفق وعبور البضائع بين دول العالم .

شرطة عمان السلطانية تقيم احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للجمارك

تحت رعاية مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية

> تكريم اللواء من قبل منظمة الجمارك العالمية

احتفلت شرطة عمان السلطانية باليوم العالمي للجمارك ٢٠١٨ والذي جاء تحت شعار (بيئة عمل آمنة للتنمية الاقتصادية) وقد أقيم الحفل بالمقر الرئيسي للإدارة العامة للجمارك بمسقط تحت رعاية اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية بحضور عدد من أصحاب السعادة وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص

> تطورات متسارعة

بدأت فقرات الحفل بكلمة ألقاها العقيد خليفة بن علي السيابي مدير عام الجمارك أوضح من خلالها أن الإدارة العامة للجمارك أصبحت تعمل في بيئة تجار ية مختلفة تماما من حيث حجم العمل والتطورات المتسارعة والتقنيات الحديثة مؤكدا بأن الجمارك تعمل بالتعاون مع جميع الأطراف ذات العلاقة بالعمل الجمركي والتجارة الدولية .

> تكريم خطمة ملاحة كأفضل منفذ جمركي

وأشار العقيد مدير عام الجمارك أن الإدارة العامة للجمارك تعمل على تقديم الخدمات الجمركية وفق أفضل الممارسات العالمية وتسهيل حركة تدفق السلع وعملية التبادل التجاري بين السلطنة ودول العالم بكافة السبل الممكنة لدعم الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات إلى السلطنة منوهاً إلى التسهيلات والمبادرات التي قامت بها الإدارة العامة للجمارك كتطبيق نظام بيان الجمركي والذي يعمل بشكل فاعل في تقديم الخدمات والإجراءات الجمركية إلكترونيا إضافة إلى نظام إدارة المخاطر الذي يتم من خلاله تقييم الشحنات الواردة والصادرة وتفعيل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد وتطوير منظومة التدريب وتنمية الكوادر البشرية وتحديث المنافذ الجمركية بتقنيات وأجهزة تفتيش متطورة وتوقيع برامج للتعاون مع الجهات الحكومية لتقديم خدمات مميزة عبر نظام النافذة الإلكترونية الواحدة.

> تسهيل التبادل التجاري

كما ألقى الدرجة المدنية ٤/ سيف بن هلال المعولي مساعد مدير التعاون الجمركي بالإدارة العامة للجمارك كلمة الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية الدكتور كونيو ميكوريا إنابةً عنه والذي تحدث فيها عن شعار المنظمة وهو (بيئة عمل آمنة للتنمية الاقتصادية) والذي يعني ضرورة خلق بيئة للأعمال تعزز من دور الجمارك في التجارة العابرة للحدود مشيرا إلى ضرورة توفير كافة السبل والإمكانيات لإيجاد بيئة آمنة ومستدامة عبر التصدي للتجارة غير المشروعة كتمويل الإرهاب الدولي والتعدي على حقوق الملكية الفكرية مضيفا بأهمية مواءمة الإجراءات الجمركية مع التطورات المتسارعة في حركة التجارة العالمية وضرورة تقديم كافة التسهيلات لانسياب حركة البضائع عبر الحدود والنقل والناس بشكل عام .

كما دعا الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية في كلمته إلى تعزيز تبادل المعلومات بين أعضاء المنظمة وتسليط الضوء على التحديات من أجل

> تكريم الضباط المجيدين

مواجهتها والترويج للمشاريع التي تلهم الآخرين وإيصال أفضل الممارسات بشكل متكامل ومتكافئ بين جميع الإدارات الجمركية على مستوى العالم.

تلى ذلك عرض فيلم ترويجي حول تطور الجمارك بالسلطنة على مر العصور واستعراض ما تحقق من تطورات ومستجدات على مستوى الخدمات والإجراءات الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري، إضافة إلى الإنجازات التي حققتها الإدارة العامة للجمارك خلال الأعوام الماضية في تحسين الأنظمة الجمركية كنظام بيان ومركز عمليات إدارة المخاطر ومركز الاتصال الجمركي إلى جانب التقنيات الحديثة وأجهزة التفتيش المتطورة مما أسهم بشكل فاعل في زيادة الإيرادات الجمركية وتسهيل عمليات التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار.

> لحظة تكريم

وفي ختام الحفل كرم اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك الإدارية والمالية راعي المناسبة الداعمين للجمارك من مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ،حيث حصلت وكالة مطرح للتجارة والملاحة كأفضل شركة تخليص جمركي، ومنفذ خطمه ملاحة كأفضل منفذ جمركي، كما تم منح شهادة المشغل الاقتصادي المعتمد لشركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك) وشركة عمان للحوض الجاف الدقم ،وكذلك قام سعادته بتسليم شهادات تقديرية للضباط والأفراد المجيدين وكذلك تكريم عدد من المؤسسات الحكومية الداعمة للإدارة العامة للجمارك في مجال تقديم الخدمات الجمركية .

ثم قام العقيد خليفة بن علي السيابي مدير عام الجمارك نيابة عن الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية بتسليم شهادة الإجادة من المنظمة للواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية نظرًا لدوره الفعال في دعم العمل الجمركي وتقديم هدية تذكارية لرعايته الاحتفال باليوم العالمي للجمارك.

> جولة في المعرض الجمركي .

وعلى هامش الاحتفال قام اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية راعي المناسبة يرافقه الحضور بجولة في المعرض الجمركي والذي يحكي تاريخ نشأة الجمارك العمانية ويجسد المعرض بمحتوياته الدور الذي قامت به الإدارة العامة للجمارك منذ نشأتها، والأعمال والإنجازات التي حققتها، كما يحتوي المعرض على المواد والممنوعات التي تم ضبطها، ودور الإدارة العامة للجمارك في دعم الاقتصاد والتصدي لعمليات التهريب والغش التجاري .

> جولة في مركز الاتصال الجمركي

كما زار سعادة اللواء والحضور مركز الاتصال الجمركي والذي يختص بالرد على اتصالات مستخدمي نظام بيان الجمركي التجاريين وغير التجاريين، كما يهتم بالرد على الاستفسارات المتعلقة بالإجراءات الجمركية وتوجيه المتصلين للإجراء والاستخدام الصحيح، وقد تم تزويد المركز بالكادر البشري المدرب والمؤهل، وأجهزة الحاسب الآلي، التي تم ربطها مع نظام الاتصال ونظام بيان الجمركي المتكامل، وتعمل بثلاث نوافذ إليكترونية رئيسية وهي نافذة البيان الجمركي المتكامل، ونظام الخدمة الإلكترونية، ونظام إدارة الرد على المتصلين.

> جولة في مركز عمليات تقييم المخاطر

واستمع اللواء والحضور إلى شرح مختصر حول دور مركز العمليات بالإدارة العامة للجمارك، وهو عبارة عن مركز مختص بمراقبة جميع مسارات الشحنات الواردة والصادرة، وذلك حسب تقييم البيان الجمركي المقدم وفق المعطيات وقواعد البيانات ومؤشرات الخطورة لكل شحنة. عقب ذلك تم تقديم عرض مرئي عن نظام إدارة المخاطر.

> جولة في مركز التدريب

بعدها قام اللواء والحضور بجولة في مركز التدريب الجمركي بالإدارة العامة للجمارك، والذي يختص بتقديم خدمات التدريب للخريجين الجدد من كوادر الشرطة وتقديم دورات في العمل الجمركي وإقامة دورات في اللغة الإنجليزية، ودورات في مجال تأهيل وتدريب منتسبي الجمارك في كافة المجالات الجمركية، إضافة إلى دورات في نظام بيان للقطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الجمركي.

> منح شهادة مشغل اقتصادي معتمد

> جائزة أفضل شركة تخليص جمركي

> جولة في مركز عمليات تقييم المخاطر

> جولة في المعرض الجمركي

مشاركات خارجية

شاركت الإدارة العامة للجمارك في عددٍ من المؤتمرات والإجتماعات والندوات خارج السلطنة والتي ترتبط بالعمل الجمركي اقليمياً وعالمياً

شارك العقيد خليفة بن على السيابي مدير عام الجمارك في اجتماعي مجلس التعاون الجمركي والاجتماع الإقليمي لمدراء عموم الجمارك لدول إقليم منطقة الشرق الأوسط والأدنى وشمال أفريقيا والذي عقد خلال الفترة من ٢٧ يونيو حتى ١ يوليو ٢٠١٨م بمقر منظمة الجمارك العالمية ببروكسل-بلجيكا

كما شارك العقيد مدير عام الجمارك في الاجتماع الثامن والثلاثين لمدراء عموم الجمارك بالدول العربية والذي عقد خلال الفترة من ٢٩ ٣٠ أغسطس ٢٠١٨م في العاصمة المصرية القاهرة .

كما شارك العقيد/ خليفة بن علي السيابي مدير عام الجمارك في الاجتماع العشرون لهيئة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد خلال الفترة من ١٧ - ١٨ أكتوبر ٢٠١٨م بدول الكويت الشقيقة .

كما شارك العقيد سعيد بن خميس الغيثي مساعد مدير عام الجمارك في الاجتماع الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط بشأن الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية والذي عقد خلال الفترة من ٥ - ٦ نوفمبر٢٠١٨م بعاصمة المملكة الأردنية الهاشمية –عمان

وشاركت الإدارة العامة للجمارك في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل تجارة الكومسيك (TWG)، تحت عنوان (تحسين برنامج المشغل الإقتصادي المعتمد) في دول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، والذي عقد في السادس من نوفمبر ٢٠١٨م بالعاصمة التركية أنقرة.

كما شاركت الإدارة العامة للجمارك في الاجتماع (٥٥) للجنة المراجعة الفرعية للنظام المنسق بمنظمة الجمارك العالمية ببروكسل وفي الدورة (٣٤) للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي (كومسيك) - باسطنبول خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨م .

> الإعلان عن مبادرة المخلص الجمركي الحر

أعلنت الإدارة العامة للجمارك عن مبادرة المخلص الجمركي الحر وهي إحدى المبادرات التشجيعية التي تبنتها الجمارك للشباب الراغبين في شغل مهنة التخليص الجمركي، حيث تقوم الإدارة العامة للجمارك بإعداد برنامج تدريبي متكامل لضمان حصول المتقدم على شهادة مخلص جمركي حر، بعدها تتاح الفرصة لمؤسسات ومكاتب التخليص الجمركي التعاقد مع أي من الحاصلين على بطاقة المخلص الحر .

> تدشين الحاسوب اللوحي المتنقل للمفتش الجمركي

دشنت الإدارة العامة للجمارك خدمة الحاسوب اللوحي المتنقل للمفتش الجمركي لإستخدامه في إنهاء عمليات المعاينة والتفتيش في الساحات الجمركية بالمنافذ البرية والبحرية الجوية ومواقع الشركات، وذلك لتسهيل عمل المفتش الجمركي والإسراع في عملية الافراج عن البضائع، وبتضمن الحاسوب اللوحي المتنقل تطبيقاً إلكترونياً مرتبطاً كلياً بنظام بيان

> برنامج تدريبي حول مراقبة وتتبع الحاويات

نظمت الإدارة العامة للجمارك برنامج مراقبة وتتبع الحاويات المشترك بين منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، وتطرق البرنامج إلى عددٍ من المحاور أبرزها تسهيل التجارة في إطار تطبيق معايير منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتيسير التجارة الدولية بالإضافة إلى شرح طرق وأساليب الإخفاء في الحاويات وعملية استهداف الشحنات.

> تدشين خدمة ربط أجهزة التحصيل الآلي بنظام بيان

دشنت الإدارة العامة للجمارك خدمة ربط أجهزة التحصيل الآلي بنظام بيان بالتعاون مع بنك مسقط وتهدف من خلالها تقديم خدمات جمركية إلكترونية بكل سهولة ويسر في عمليات تحصيل الإيرادات الجمركية بكل فاعلية وكفاءة وضمان دقة التحصيل واختصار الوقت وصولا إلى تحقيق منظومة مالية مكتملة ودقيقة تتسم بالأمان والخصوصية .

> تدشين مبادرة المستودعات الاستثمارية معلقة الضريبة الجمركية

دشنت الإدارة العامة للجمارك مبادرة المستودعات الاستثمارية معلقة الضريبة الجمركية ودليلاً بإجراءات تشغيل هذا النشاط، وتقدم هذه المبادرة عددٍ من المزايا والتسهيلات للقطاع الخاص وتسهم بشكل فاعل في تعزيز مكانة السلطنة لوجيسيا عبر جعل السلطنة مركزا إقليميا لنشاط إعادة التصدير وتنشيط حركة الموانئ والمناطق الحرة.

> ركن توعوي للتعريف بأدوار الجمارك بمهرجان مسقط ٢٠١٨م

شاركت الإدارة العامة للجمارك بمهرجان مسقط ٢٠١٨ بركن توعوي للتعريف بأدوار الجمارك في حماية المجتمع وتنمية الاقتصاد الوطني، وتضمن الركن أهم المواد الممنوعة والمحظور استيرادها وتداولها داخل السلطنة نتيجةً للآثار الصحية والاجتماعية والنفسية والأمنية التي قد تنتج عن عملية إدخالها، كما اشتمل الركن على جانب تعريفي بدور الجمارك في خدمة المجتمع التجاري من خلال الخدمات الجمركية الإلكترونية والتسهيلات التجارية التي تقدمها والتي تسعى من خلالها للرقي بمستوى العمل الجمركي وتشجيع حركة التجارة وجلب الاستثمارات للسلطنة.

نظام حوسبة الاجراءات والعمليات الجمركية (بيان)
والخدمات والتسهيلات التي يقدمها للمجتمع التجاري

نظام بيان:

هو نظام حكومي إلكتروني يهدف إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات والعمليات الجمركية ويتكون من ثلاثة أنظمة أساسية:

أولا: نظام الإدارة الجمركية المتكاملة

ثانيا: نظام إدارة المخاطر

ثالثا: نظام النافذة الإلكترونية الواحدة

ويساهم النظام في تقديم خدمات جمركية ذات جودة عالية من حيث السرعة والدقة والشفافية في العمل الجمركي وفق تقنيات وأنظمة حديثة وهو مشروع وطني تقدمه شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك للوطن وللمجتمع التجاري خاصة لتحقيق مزيدٍ من التنمية الاقتصادية والأمن بكافه أشكاله.

مدلولات شعار النظام بيان

اللون الأزرق الغامق يعني النقل الجوي.

الشريط البني يعني الأرض (البر) أو النقل البري .

دلالة الألوان في كلمة بيان ترمز إلى االهوية الوطنية للنظام .

اللون الأزرق الفاتح يعني البحر أو النقل البحري .

* نظام النافذة الإلكترونية الواحدة:

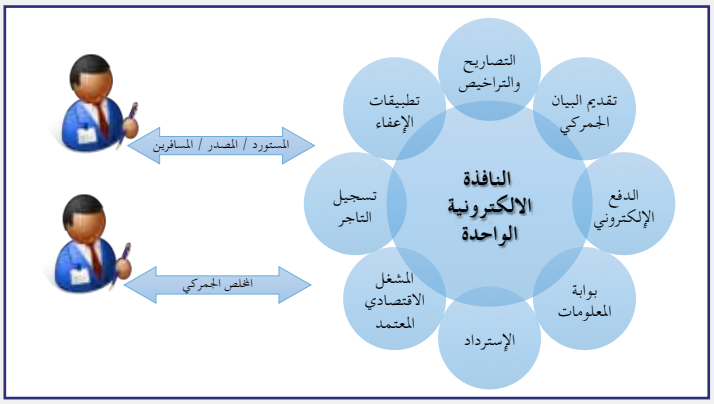

* أهمية وفوائد تطبيق النظام:

- الاستغناء عن المستندات الورقية.
- عدم الحاجة لمراجعة الجهات ذات العلاقة.
- إمكانية التخليص قبل وصول الشحنات.
- توحيد الإجراءات والشفافية في التعامل.
- دفع الضريبة الجمركية والرسوم إلكترونياً.
- دقة المعلومات والبيانات الإحصائية.
- توفير الوقت والجهد والمال.
- رفع المكانة الاقتصادية للسلطنة عالميا.

محاضرات تعريفية بنظام بيان لمنتسبي الجمارك

نظمت الادارة العامة للجمارك عددٍ من المحاضرات التعريفية بنظام حوسبة الاجراءات والعمليات الجمركية ونظام النافذة الالكترونية الواحدة (بيان)

هدفت تلك المحاضرات إلى تعريف الضباط والأفراد بنظام بيان وما تضمنه من أنظمة وتسهيلات للمواطن والمجتمع التجاري وبيان أهمية النظام في تنشيط حركة التبادل التجاري وتسهيل الخدمات الجمركية المقدمة بالإضافة إلى دوره في جذب المستثمرين للسلطنة ،كما تطرقت تلك المحاضرات إلى الأنظمة الثلاثة التي يتكون منها نظام بيان وهي نظام الادارة الجمركية المتكاملة ونظام ادارة المخاطر ونظام النافذة الالكترونية الواحدة التي تعمل على ربط الجهات الحكومية تحت منظومة واحدة ليسهّل من عملية الحصول على التصاريح والموافقات بالنسبة للبضائع المقيدة وتوضيح آلية عمل بعض العمليات الالكترونية وكيفية التسجيل في النظام وأهمية هذه الاجراءات بالنسبة للمستوردين والمصدرين وشركات الشحن وشركات التخليص الجمركي.

دورات تدريبية وتعريفية للجهات الحكومية

نظمت الادارة العامة للجمارك دورات تدريبية لموظفي الجهات الحكومية على استخدام التصاريح والتراخيص ونظام الاعفاءات لتسهيل عملية الحصول على التصاريح الإلكترونية بكل سهولة وبساطة.

الدعم الفني للمؤسسات في عملية التسجيل بالنظام

> تحرص الادارة العامة للجمارك على الشراكة والتكامل مع جميع الجهات المرتبطة بالعمل الجمركي وأبرز تلك الجهات مؤسسات المجتمع التجاري بالقطاعين العام والخاص ومنذ تدشين نظام حوسبة الاجراءات الجمركية ونظام النافذة الالكترونية الواحدة (بيان) فتحت المجال لجميع المؤسسات التجارية للتسجيل في النظام وقدمت الدعم الفني بمختلف المنافذ الجمركية للتيسير لها في عملية التسجيل ،ويقدم النظام مجموعة من الخدمات الجمركية للمجتمع التجاري (المستوردين ،المصدرين ،شركات الشحن وشركات التخليص) كالتسجيل في نظام الشريك التجاري، وتقديم المنافيست الرئيسي والفرعي ،وتقديم البيان الجمركي وغيرها من الخدمات التي تساعد بشكل كبير في تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية.

ضريبة القيمة المضافة

ملازم أول / نجيب بن ثاني السعدي
ضابط بإدارة التدريب
الإدارة العامة للموارد البشرية

بعد ظهور العولمة اصبح التنافس بين الدول وكأن الحواجز ازيلت لتشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال وتنامي الاقتصاد الدولي ولذا شرعّت كثيرٌ من الدول على التنويع الاقتصادي وبدأت باتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة لتفادي سيطرة قطاع واحد فقط في الدخل القومي. لذلك يقع على عاتق الحكومات والدول إقامة إجراءات لحفظ العمليات التجارية، ومواكبة نموها واضطرادها لتقارع الاقتصاديات التجارية في دول العالم. وانطلاقا من هذا المبدأ اتخذ مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوة جريئة بالبدء بالتطبيق التدريجي لضريبة القيمة المضافة في بداية ٢٠١٨م ،والتي تعد استجابة لتطور الدول التجاري والاقتصادي الذي سيساهم في رفد التجارة والاقتصاد في الدول الخليجية.

ما المقصود بضريبة القيمة المضافة:

تعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة، وقد يطلق عليها في أحيان كثيرة بأنها ضريبة مستهلكة وذلك لأنها تصل في سلسلة التوريد إلى المستهلك الأخير للمنتج، وتفرض هذه الضريبة على معظم توريدات السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها، على السلع والبضائع الخاضعة وتعفي عددٍ من القوائم التي تقررها دول المجلس .

وهي باختصار: ضريبة على القيمة المضافة في المنتج، ولشرح كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، نعرض أدناه مثالاً توضيحياً مبسطاً (على أساس أن معدل ضريبة القيمة المضافة يساوي ٥ ٪)

إن نسبة ضريبة القيمة المضافة هي (٥ ٪)، وهي نسبة معقولة بالمقارنة مع النسب الأخرى في دول العالم، حيث تشير احصائيات صندوق النقد الدولي بأن متوسط تطبيق نسبة ضريبة القيمة المضافة في العالم يساوي ١٢ ٪في العالم .

تشير احصائيات صندوق النقد الدولي كذلك بأن نسبة النمو في الناتج المحلي لدول الخليج العربي جراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيشكل حوالي(٦.١٪) في حال ما اذا كانت النسبة المقرر للتطبيق هي (٥ ٪) فبالتالي، ستكون ضريبة القيمة المضافة احدى الحلول لزيادة الإيرادات الحكومية لتنويع مصادر الدخل عوضا عن الاعتماد على مصدر دخل واحد وهو البترول، ومن المتوقع أن لا تؤثر كثيراً هذه النسب على المستهلك، والشركات، والمؤسسات وعلى دخلها وأرباحها، وحتى يتم تطبيق هذه الضريبة يجب على المؤسسات والشركات التجارية والجهة التي تطبق هذه الضريبة بزيادة قدراتها وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدريب وتمكين موظفيها على جميع المستويات ليكونوا على أهبة الاستعداد عند البدء في تطبيقها، وعلى المؤسسات التجارية كذلك أن تتيقن من أنها تنتهج نظام ضريبي دقيق وتتبع القوانين الضريبية بشكل صحيح وتضمن توفر المستندات والمصادر الضرورية لتقديم المعلومات الضريبية بشكل دوري، كما عليها تلافي الأخطاء عند تنفيذ المعاملات المختلفة.

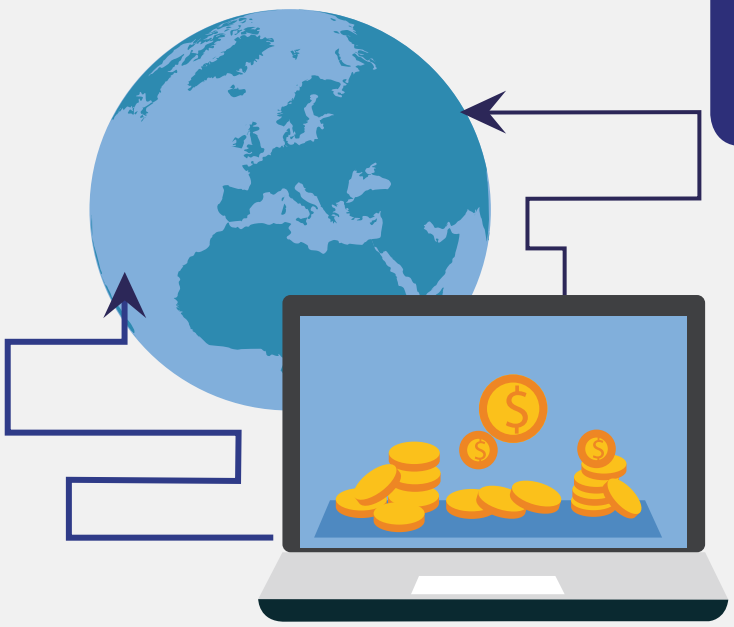

إيجابيات تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

- من السهل إدارة هذه الضريبة بالمقارنة مع مثيلاتها من الضرائب.
- تمتاز ضريبة القيمة المضافة بالشفافية ولا تشكل عبئا كبيرا .
- أن ضريبة القيمة المضافة مبنية على القيمة المضافة وليس على السعر الكلي.
- هنالك مشاركة واسعة لعملية دفع الضريبة

هناك بعض المآخذعلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

- قد يكون تطبيقها مكلفا لأنها مبنية على نظام شامل للفواتير.
- تعتبر ضريبة القيمة المضافة معقدة حتى يتم فهمها، ليس من السهل حساب ضريبة القيمة المضافة.
- لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح وناجح، يجب أن يكون المستهلك على دراية بها، وسيكون هنالك ثغرات في تطبيقها.
- من الصعوبة القيام بعملية استيفاء ضريبة القيمة المضافة من الجانبين الاداري والتجاري.

يجب التركيز على عدة نقاط عند السؤال عن سبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة والحالة التي هي عليها دول مجلس التعاون الخليجي، ولماذا لا يجب أن يكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج موضع تساؤل:-

- غياب ضريبة الدخل على الأفراد في دول الخليج.
- غياب ضريبة الممتلكات في معظم دول الخليج.
- غياب الضرائب الجمركية على منتجات دول الخليج.
- وجود إعفاءات واستثناءات لكثير من الصناعات والمنتجات في دول الخليج.

تم اعتماد هذه الامتيازات لتعزيز الاستثمار وجذب المستثمرين لدول الخليج، وبالتالي تسريع عملية النشاطات الإقتصادية والتجارية في دول الخليج، لذلك فانها تعتبر ضريبة بسيطة بالمقارنة مع هذه الامتيازات .

أهم ضبطيات
المنافذ الجمركية بالسلطنة ٢٠١٨ م

مخدر الماريجوانا

أحبطت جمارك مطار مسقط الدولي عدداً من عمليات تهريب أكثر من ٣٢ كيلوجرام من مخدر الماريجوانا، عمد المتهمون إلى إخفائها بطرق احترافية بين الأمتعة الشخصية داخل صناديق بلاستيكية مغطاة بالأسماك وقطع لحوم الدجاج.

سجائر مغشوشة

أحبطت جمارك منفذ البريمي عملية تهريب كميات كبيرة من السجائر المغشوشة والمقلدة وبلغت الكمية المضبوطة أكثر من ٢٧,٠٠٠ صندوق سجائر، كما أحبطت جمارك منفذ وادي صاع عملية تهريب أكثر من ٢٣,٧٠٠ صندوق سجائر، كانت مخبأه داخل شاحنة مغطاه بالرمل من الأعلى.

مخدر القات

تمكن رجال الجمارك بقسم جمارك منفذ صرفيت من إحباط عملية تهريب ٢٣٩ رزمة من مخدر القات يزن ٣١,٢٠٠ كيلوجراما، عمد المتهمون إلى إخفائها بطريقة احترافية في الإطار وخزان الوقود الاحتياطي للمركبة، إلا أن يقظة رجال الجمارك ودقة التفتيش أفشلت محاولتهم.

مشروبات كحولية

تمكن فريق إدارة التحري وتقييم المخاطر، بعد عمليات من البحث والمتابعة، من ضبط شاحنة محملة بكميات من المشروبات الكحولية بلغت أكثر من ١٨,٠٠٠ زجاجة خمر، كانت مخبأة بطريقة احترافية في صناديق لمياه الشرب المعبأة.

مشتقات التبغ

أحبطت إدارة جمارك شمال الباطنة عدداً من عمليات تهريب مشتقات التبغ، عمد المتهمون إلى إخفاء تلك الكميات بطرق احترافية، حيث تم ضبط كميات من التبغ الممضوغ في جمارك منفذ خطمة ملاحة كانت مخبأة بإحكام داخل أكياس للإسمنت، وفي جمارك منفذ الوجاجة تم اكتشاف الممنوعات مخبأة داخل سخانات مياه.

مؤثرات عقلية

ضبطت إدارتي جمارك مطار مسقط الدولي وجمارك مطار صلالة عدداً من محاولات إدخال أكثر من ١٦,٢٧٠ قرص من المؤثرات العقلية، تم اكتشاف الممنوعات أثناء عملية تفتيش أمتعة المسافرين، وكان من أبرز أنواع تلك المؤثرات العقلية المضبوطة: أقراص الترامادول وكلونازيبام وبرازولام.

ذهب

تمكنت جمارك منفذ المزيونة من ضبط عملية إدخال كميات كبيرة من الذهب تقدر قيمتها بأكثر من ٤٠٠٠٠ ألف ريال عمانياً؛ وذلك للتهرب من الضريبة الجمركية، عمد المهرب إلى إخفاء الكمية بطريقة احترافية في محرك وتجاويف المركبة

مداهمة

داهم فريق إدارة التحري وتقيم المخاطر موقعاً للعمالة الوافدة بمنطقة غلا الصناعية تقوم بتخزين وتوزيع السجائر المقلدة والمغشوشة، حيث تم ضبط ١٠ شاحنات مهيأة لإخفاء كميات كبيرة من السجائر وبلغت الكميات التي تم ضبطها أكثر من ١١,٥٧٠ كرز سجائر ممنوعة.

ممنوعات عبر البريد

كشفت إدارة الشؤون الجمركية عن إحصائية بعدد المواد والممنوعات التي تم ضبطها خلال عام ٢٠١٨م بقسم جمارك البريد والتي بلغت أكثر من ٨٠٧٣ مادة ممنوعة أبرزها: عدد ٥١٥٩ قرص من المؤثرات العقلية و٥١٥ مؤشر ليزر و٣٨٤ منطاد يعمل بالفتيل و٢٧٧ طائرة لاسلكية بها كاميراً و٢٣٧ سيجارة إلكترونية وغيرها من المواد الممنوعة.

مفرقعات نارية

كشفت الإدارة العامة للجمارك عن عدداً من عمليات تهريب المفرقعات النارية خصوصاً مع اقتراب مناسبات الأعياد ومن أبرز تلك الضبطيات كانت بمنفذ خطمه ملاحة، والتي عمد فيها المتهم إلى إخفاء المفرقعات النارية بطريقة احترافية في التجاويف الداخلية للمركبة.

مواد مخدرة

تمكنت إدارة جمارك مطار مسقط الدولي بالتعاون مع قسم مكافحة المخدرات من ضبط شخص من جنسية آسيوية بتهمة حيازة المواد المخدرة بقصد الإتجار بها، حيث تم ضبط بحوزته (٦٦) علبة بلاستيكية تحتوي على مخدر الماريجوانا.

تهريب احترافي

تمكن رجال الجمارك من إحباط محاولتين لتهريب مشتقات التبغ عبر أساليب جديدة في عمليات الإخفاء، حيث تم ضبط متهم بمنفذ الوجاجة قام بإخفاء الممنوعات داخل صناديق لمواد كيميائية وفي جمارك ميناء صحار قام متهم آخر بإخفاء الممنوعات بشكل محكم داخل صناديق للمواد الغذائية.

إضاءات قانونية

النقيب / يحيى بن جمعة الشرياني
باحث قانون بقسم الشؤون القانونية *
* دكتوراه في القانون

إن الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للجمارك في دعم الاقتصاد الوطني وتطبيق قواعد وأحكام قانون الجمارك الموحد الذي صدر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٧ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣ م والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ٧٥٢ والذي أسس للعمل الجمركي الموحد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لهو دور هام وفعّال في تنمية وتقدم وطننا الحبيب . وبالإضافة إلى ما تم من توحيد الإجراءات الجمركية بما يسهل على المواطن الخليجي إنجاز معاملاته الجمركية بنفس منظومة الإجراءات التي يتم تطبيقها في جميع دول المجلس، فقد تبنت الإدارة العامة للجمارك بدعم كبير من قيادة شرطة عمان السلطانية منظومة تطوير شاملة كانت اللبنة الأولى لها تلك الرؤية التي تبنتها الجمارك العمانية بأن تكون في مصاف الجمارك العالمية، ولتحقيق ذلك، فقد تم بحمد الله تدشين النظام الإلكتروني (بيـــان) الذي ينقل المعاملات الجمركية من الأوراق إلى الحاسب الآلي بحيث أصبح المستورد والتاجر يتعامل مع النظام في كل إجراءاته الجمركية ،الأمر الذي يوفر الوقت والجهد ليكون عاملاً مساعداً في تسهيل العمل الجمركي وصولاً إلى تسهيل حركة التجارة بين السلطنة ودول العالم، بالإضافة إلى الدور الحيوي والهام في حماية المجتمع العماني وبيئته من خطر البضائع الممنوعة التي تهدد حياة ومستقبل أبنائه، وتفعيل آليات قوية لتحقيق الرقابة الأمنية والجمركية ومكافحة التهريب الجمركي والغش والتحايل التجاري عبر منافذ وأراضي السلطنة.

إن قانون الجمارك الموحد يلعب الدور الكبير في تطبيق نظام العمل الجمركي الموحد والفعّال، ونظراً لما له من أهمية سنتناول - إن شاء الله تعالى- بمختصرات مبسطة، شروحات لما ورد بالقانون ليصل إلى القارئ الكريم ... فانتظرونا في العدد القادم بإذن لله .

سلطنة عمان
شرطة عمان السلطانية

الإدارة العامة للجمارك
استمارة إقرار
جمارك: .....

التاريخ : / / الوقت :

بموجب قانون غسل الأموال ولائحته التنفيذية يجب تعبئة هذه الاستمارة لمن يحمل (6,000) ستة آلاف ريال عماني أو أكثر أو ما يعادلها من العملات الأخرى أو الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها أو المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة عند إدخالها إلى السلطنة أو إخراجها.

الاسم الأول: الاسم الثاني: الاسم الثالث:
الكنية/العائلة : الجنسية: تاريخ الميلاد: / /
الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
رقم الجواز أو البطاقة الشخصية
مكان الإصدار: تاريخ الإصدار: / /
العنوان في السلطنة : رقم الهاتف :
قادم من : مغادر إلى :
رقم الرحلة : الناقل :

المبالغ النقدية

المبلغ الإجمالي	نوع العملة

نوع الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها: ☐ شيكات ☐ سندات المالية ☐ أوامر الدفع ☐ أخرى
قيمتها بالريال العماني / الدولار :
مسبوق للمعادن الثمينة: ☐ ذهب ☐ الماس ☐ أحجار كريمة ☐ أخرى
قيمتها بالريال العماني / الدولار :
المصدر والغرض من (إدخال أو إخراج) المبالغ النقدية / الأدوات المالية/المعادن الثمينة :

بيانات خاصة بالمؤسسات والشركات
اسم المنشأة المسؤولة أو الصادرة :
رقم السجل التجاري :
النشاط التجاري المرخص بمزاولته :
اسم الجهة المانحة وعنوانها :

أقر أنا الموقع أدناه بأن جميع المعلومات الآنفة عنها أعلاه صحيحة وإذا اتضح خلاف ذلك أتحمل المسؤولية القانونية .
توقيع المقر : التاريخ :
توقيع المفوض بالإمضاء أو الإنسان الطبيعي المؤسسات والشركات : التاريخ
الاستعمال الرسمي
اسم الموظف: الوظيفة: الرقم :
اسم المنفذ:
التاريخ: / / التوقيع :

تنبيه : عدم الإقرار يعرضك للمساءلة القانونية

نموذج إقرار وإفصاح عن الأموال والمعادن النفيسة.

مصطلحات جمركية

النظـــام المنســـق

نظام تصنيف دولي متعارف عليه للبضائع التي يتم تبادلها تجارياً على المستوى الدولي ويعطي هذا التصنيف رمز سلعي موحد، حيث توضع المواد في مجموعات وفقا لطبيعة المواد المصنوعة منها .

إعـــادة التصديـــر

هو تصدير البضائع أو السلع التي سبق وأن استوردت من بلد أجنبي دون تصنيعها أو إحداث أي تغيير أساسي فيها وتحدث هذه العملية عادة في حالة رفض البضاعة من قبل المستورد بسبب وجود مخالفات في شروط الشحن ويتم كذلك إعادة تصدير البضاعة إلى بلد المنشأ أو إلى أي بلد آخر في حالة رفض الإرسالية من قبل أي من السلطات المختصة (الصحية، الزراعية، الأمنية) لأي سبب من الأسباب .

د.م٤/ سيف بن هلال المعولي
مساعد مدير التعاون الجمركي

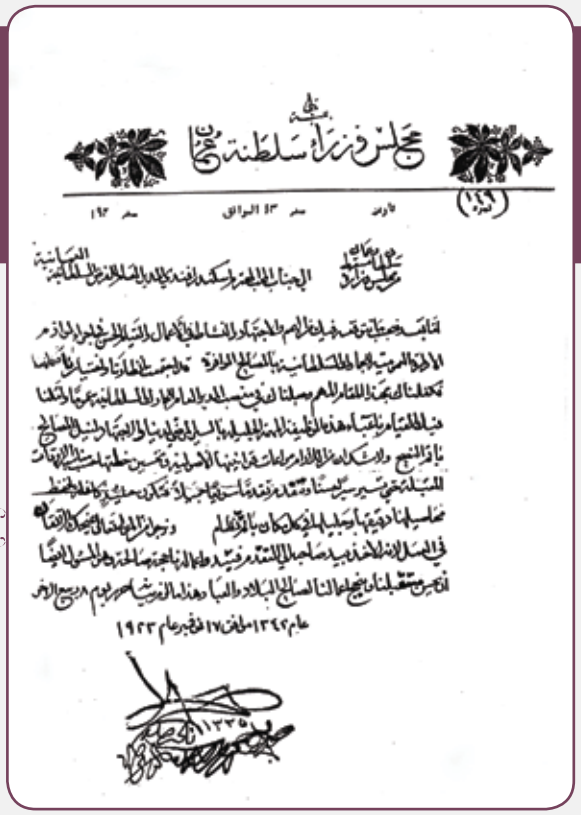
مجلس وزراء سلطنة عمان

في خضم التحولات المحورية التي تشهدها الإدارة العامة للجمارك ،وذلك من قبيل ربط الماضي بالحاضر والأصالة بالمعاصرة أكتب هذه المقالة عن تاريخ الجمارك العمانية، فقد مضى على تأسيس أول مرفق جمركي قبل ما يقارب أربعمائة سنة، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عراقة الجمارك العمانية وعلو شأنها بين جمارك دول العالم. فقد شُيّد أول مبنى للجمارك في مدينة مسقط سنة ١٦٢٤م طبقا للتاريخ الموجود على المبنى.

إن المتتبع لتاريخ الجمارك العمانية يلاحظ بأن حكومة سلطنة عمان أولت اهتماما كبيراً لهذه المنظومة كونها كانت أحد أهم الموارد التي ترفد خزينة الدولة بالأموال وبالتالي حظيت على أسبقية في مظاهر التنظيم الإداري بالبلد. وقد استعانت الدولة في مرحلة التأسيس في تلك الفترة ببعض الخبرات الأجنبية وذلك من خلال انتداب أول خبير بريطاني يدعى (المستر باور) حيث قام بتنظيم الخدمات الجمركية واستحداث بعض الوظائف الجديدة كما قام بتعيين بعض الموظفين المصريين، ولعل من مظاهر التأثير المصري بالجمارك العمانية آنذاك هي إطلاق تسميات ذات أصل تركي مثل (شاويش) و(وكيل أومباشي) على بعض الوظائف الجمركية، أما الضريبة الجمركية التي حافظت على تسميتها القديمة المتعارف عليها (بالعشور) منذ مئات السنين.

ومن الخبراء الجمركيين الذين استعانت بهم الجمارك إسكندر حنا من جمهورية مصر الشقيقة وكان يعمل أمينا لجمرك مسقط، ثم سافر إلى مصر وعاد إلى مسقط مرة أخرى، وفي ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٣ تم تعيينه من قبل السلطان تيمور بن فيصل مديرا عاما للجمارك السلطانية وذلك كما توضحه الوثيقة التاريخية. الجدير بالذكر ان أول تشريع جمركي بالسلطنة صدر في عام ١٩٤٢ وحمل اسم القوانين الجمركية لسلطنة مسقط وعمان. وبالرغم من أن ذلك القانون الجمركي لم يشمل كافة المجالات الجمركية الا انه ذو قيمة تاريخية كبيرة في التعريف باختصاصات الجمارك والرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها في تلك الحقبة التاريخية. وفي خمسينيات القرن العشرين صدر كتيب (جمارك مسقط) تحت مسمى قانون جمارك مسقط، تميز هذا القانون بحسن التبويب والتنظيم والدقة القانونية في التعبير. واستمر العمل بهذا القانون حتى نهاية السبعينيات، وفي ١٩٧٨م صدر (قانون نظام الجمارك) بموجب المرسوم السلطاني رقم (٧٨/٢٢) ويشتمل على (١٥٥) مادة موزعة على (١٥) فصلا وملحق به عدد من الجداول، وفي ٢٠٠٣/١/١م تم تطبيق قانون نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أخيرا فإن مسيرة التطوير والتحديث الجمركي التي تشهدها الجمارك في ظل القيادة الحكيمة للقائد الأعلى لشرطة عمان السلطانية صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه -حظيت بتطور يتناسب والدور العريق الذي لعبته الجمارك العمانية عبر تاريخها المجيد وماضيها التليد.

جمارك وادي الجزي قديماً

جمارك صحار قديماً

الجمارك تشهد تحولات جذرية على مستوى الإجراءات والخدمات الجمركية

> بيان يقدم التسهيلات للمجتمع التجاري في زمن قياسي وشفافية واضحة

> المشغل الاقتصادي المعتمد .. تسهيل وثقة متبادلة

> من أولوياتنا الحالية تنمية وتطوير الموارد البشرية

> تعزيز المنظومة الجمركية بتقنيات وأجهزة تفتيش حديثة

تشهد الإدارة العامة للجمارك مجموعة من التحولات في كافة الجوانب لتشكل بذلك منعطفا جديدا في تاريخ الجمارك العمانية ومن خلال هذا الحوار يجيب العقيد خليفة بن علي السيابي مدير عام الجمارك على الكثير من التساؤلات ..

حاوره: الملازم أول / ناصر بن خلفان الخاطري

ما هي السياسة الحالية التي تنتهجها الإدارة العامة للجمارك ورؤيتها ورسالتها؟

لا يخفى على أي متابع أو متعامل مع الإدارة العامة للجمارك في الآونة الأخيرة هذا الكم الهائل من التغييرات التي شملت كافة جوانب الأداء الجمركي،ومنها الجوانب الإدارية والتنظيمية ،حيث نسعى من خلال هذا النهج التطويري إلى تحسين جودة الخدمات الجمركية وتقديم التسهيلات اللازمة للمجتمع التجاري عبر استخدام تقنيات متطورة وأنظمة إلكترونية حديثة ومنها أيضا تم وضع سياسة عامة للإدارة العامة للجمارك ورؤية ورسالة واضحة وطموحة تجسد الخطط التطويرية التي تعكف عليها الإدارة وتسعى إلى تحقيقها بشكل فعال من خلال أهداف إستراتيجية وفعالة أبرزها تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار عبر تفعيل مفاهيم وآليات تيسير التجارة الدولية وأدوات الرقابة الجمركية وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية وخلق بيئة عمل تدعم التفوق المعرفي والمهني الجمركي والتحول إلى بيئة العمل التكنولوجية وهذا ما تقوم به الإدارة خلال هذه الفترة، بالعمل على تجسيد هذه السياسة وتحقيقها على أرض الواقع برعاية ودعم قيادة شرطة عمان السلطانية .

> العقيد خليفة بن علي السيابي مدير عام الجمارك

ما هي الخطة الإستراتيجية التي تعمل عليها الإدارة العامة للجمارك؟

اعتمدنا ولله الحمد خطة استراتيجية طموحة لخمس سنوات ٢٠١٦ -٢٠٢٠ وتم وضعها على المنهج العلمي الحديث في التخطيط الإستراتيجي وإدارة التغيير،وعلى الخبرات الدولية الرائدة في تجارب التطوير ،وعلى محاور أساسية هي الركيزة الأولى في عملية التطوير ومن أهمها استخدام التقنيات الحديثة على أوسع نطاق وتطوير القدرات والمهارات البشرية وتحديث البناء المؤسسي للإدارة العامة للجمارك والتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة وبناء شراكة حقيقة مع المجتمع التجاري. وتتضمن الخطة تنفيذ ما يزيد على ستين مشروعاً للتطوير، سيتم الإنتهاء منها تباعاً على مدار خمس سنوات ،وبتنفيذها نطمح أن تكون الجمارك العمانية من أفضل الإدارات الجمركية على مستوى العالم بإذن الله .

ما الجديد في نظام بيان الذي تم تدشينه خلال الفترة الماضية؟

نظام بيان الذي تم تدشينه خلال الفترة الماضية في كافة المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية والي يمثل انطلاقة حقيقية نحو البيئة الإلكترونية الشاملة وسيوفر الكثير من الجهد والوقت، حيث تم تقليص العديد من الإجراءات الجمركية التي يجب القيام بها للتخليص على الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير كما ساهم في تحقيق زمن قياسي قصير في عملية التخليص الجمركي كما سيسهم في تسهيل عملية التبادل التجاري بين السلطنة ودول العالم من خلال الخدمات والاجراءات الجمركية الميسرة والتي تتيح للمؤسسات الحصول على التصاريح عن طريق النافذة الإلكترونية الواحدة وإنجاز بعض الخطوات قبل وصول البضاعة إلى المنفذ الجمركي والإفراج المسبق للبضاعة قبل عملية التخليص الجمركي بالإضافة إلى المميزات التي تحصل عليها بعض الشركات والتي تضمن دخولها دون تفتيش وفق معايير محددة ،كما تم خفض عدد المستندات المطلوبة لكي يتم إنهائها إلكترونيا عبر نظام بيان .

ما هي التقنيات الحديثة وأجهزة التفتيش التي سيتم إدخالها للعمل الجمركي خلال هذه الفترة؟

قمنا خلال الفترة الماضية بزيارة عدد من الدول والإطلاع على تجربتها في استخدام التقنيات المتطورة والأجهزة المتخصصة في عمليات التفتيش والضبط والأجهزة التي يمكن من خلالها التعرف على أنواع محددة من الممنوعات ومن ثم وضعنا تصوراً عاماً لاحتياجاتنا المالية والبشرية وكيفية توظيف مثل هذه الأجهزة في المنافذ الجمركية بالسلطنة وإعداد دراسة للأماكن التي يمكن وضع هذه الأنظمة بها وسيتم جلب هذه الأنظمة والأجهزة في المستقبل القريب بإذن الله للإستفادة منها في عمليات التفتيش وللتعرف بدقة على الممنوعات بكافة أشكالها .

> جولة للإطلاع على أحدث وأفضل أجهزة التفتيش

ما هو برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد وما هي الامتيازات التي سيوفرها؟

يعتبر برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد مبادرة أطلقتها الإدارة العامة للجمارك للشركات والمؤسسات الراغبة في الانضمام الى البرنامج وذلك تماشيا مع التوجهات الدولية في تسهيل التجارة وزيادة الروابط والعلاقات المشتركة بين الادارة العامة للجمارك والقطاع الخاص وتطبيق معايير الأمان الصادرة عن منظمتي الجمارك والتجارة العالميتين .

والتي من خلال هذا البرنامج ستمنح الشركات المؤهلة والحاصلة على شهادة من قبل الادارة العامة للجمارك كمشغل اقتصادي معتمد مزايا عديدة في عمليات الجمارك وخاصة تسهيل إجراءات التخليص الجمركي على مستوى السلطنة ودول الخليج وسيمتد الى الفائدة المشتركة مع معظم دول العالم المطبقة لهذا البرنامج، ويمكن لأيٍّ شركة تمارس أعمالاً تجارية وترتبط أعمالها بالإجراءات الجمركية طلب العضوية في البرنامج .

> أحد اجتماعات المشغل الإقتصادي المعتمد

ما هي خطط الإدارة العامة للجمارك في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية؟

يعتبر منتسبي الإدارة العامة للجمارك، كإدارة تخصصية من إدارات شرطة عمان السلطانية، بحاجة إلى التأهيل والتدريب في مختلف التخصصات الجمركية . لذلك قمنا بوضع خطة متكاملة للتدريب وتطوير الكفاءات لدينا في كافة مجالات العمل الجمركية سواءا في الإجراءات الجمركية أو التدريب على استخدام نظام بيان أو في مجال الإحصاء والنظام المنسق أو الإيرادات الجمركية بالإضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسب الآلي وتقديم محاضرات في تنمية وتطوير الذات وقد تم وضع خطط تدريبية خاصة بالضباط وخطة لضباط الصف وخطة خاصة بالأفراد والتي نأمل من خلال هذه الخطط الخروج بكفاءات مميزة ومؤهلة في مختلف الجوانب التي تمكن رجال الجمارك من أداء مهامهم بكل فعالية في المنافذ الجمركية.

> عدد من المختصين يقدمون دورات تدريبية بمركز التدريب بالإدارة العامة للجمارك

> رؤيتنا في المنظمة « الحدود تفصلنا .. الجمارك تربطنا »

> نعمل على دعم كفاءة وفعالية الإدارات الجمركية حول العالم

> فزت بمنصب الأمين العام بعد خبرات واسعة في مجالات عدة

حاوره: العقيد / سعيد بن خميس الغيثي

س١: الدكتور كونيو ميكوريا .. إنه لشرف لنا أن نرحب بكم في هذا الحوار الذي نجريه في العدد الأول لمجلة جمارك عمان، وقبل أن نبدأ الحوار، هل من الممكن أن تعطينا خلفية عن دراستكم الأكاديمية وتطلعاتكم المستقبلية ليتعرف عليها قراؤنا؟

ج: بعد انتهائي من دراسة القانون في جامعة طوكيو باليابان التحقت بالعمل في القطاع العام، ثم حصلت على منحة دراسية لمدة عامين في جامعة أيكس بفرنسا، وفي معهد باريس للعلوم السياسية، ثم حصلت على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كنت في المملكة المتحدة . وقبل عملي في المنظمة، التحقت بالعمل في وزارة المالية لمدة ٢٥ عاماً، حيث اكتسبت خبرات واسعة في مجالات الميزانية والسياسات المالية والنقدية، قبل أن ألتحق بالبعثة اليابانية في جنيف كملحق مالي من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٣. خلال هذه الفترة شاركت بجهد كبير في مفاوضات جولة أوروجواي في منظمة التجارة العالمية (والتي كانت حينئذ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT) .. وبعد أن انتهيت من الدراسة في هذه المنحة عدت إلي اليابان حيث واصلت مسيرتي في العمل بوزارة المالية وقمت بنقل المعرفة التي حصلت عليها في مجالات التجارة ومفاوضات التعريفة، ثم انتقلت إلى الجمارك حيث شاركت في إنهاء التحديثات التشريعية والتعريفية التي نتجت من جولة أوروجواي، ودمجها في القانون الياباني.. بعد ذلك توليت منصب مدير مكافحة التهريب، فوضعت نظام المخاطر الذي يعتمد على الاستخبارات، وقدت الحرب ضد التجارة غير المشروعة وتفعيل مبادرات الالتزام الدولية... خلال كل هذا، كنت أشارك في اجتماعات منظمة الجمارك العالمية كممثل للجمارك اليابانية، ومن ثم تمكنت من توسيع خبراتي ومعارفي في مجال التطور العالمي وحركة البضائع ورؤوس الأموال عبر الحدود، وبالتأسيس علي خلفياتي العلمية في مجال الجمارك والتجارة استطعت الفوز بمنصب نائب السكرتير العام للمنظمة في عام ٢٠٠١، ثم الفوز بمنصب السكرتير العام في ٢٠٠٨ .

وخلال فترة ولايتي كأمين عام، حرصت على رفع مكانة منظمة الجمارك العالمية وضمان عملها باحترافية، وبدعم وتفاني من فريق العمل الفني، فأصبحت منظمة الجمارك العالمية رائدة في جهود التطوير والتحديث بالإدارات الأعضاء فيها، وتعزز التكاتف والترابط على مدى سلسلة التوريد، وتحفز التوسع في التجارة الدولية المشروعة مع وضع تدابير لمكافحة النمو الهائل في التجارة غير المشروعة.

> الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية خلال لقائه مع معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك

س٢: إن التطوير والتحديث أحد الاعتبارات الهامة في الدول النامية، ونشعر أن لدى هذه الدول الكثير من الاحتياجات المطلوبة، فما هي أدوات المنظمة ووسائلها لدعم ومساعدة هذه الدول في تطوير أدائها؟

إن الهدف العام للمنظمة هو دعم كفاءة وفعالية الإدارات الجمركية حول العالم، وتغطي وسائل وأدوات المنظمة العديد من المجالات التي تساعد الإدارات الجمركية في جهود التطوير والتحديث بها . بالتأكيد لا يمكن أن نتحدث عن كل هذه الوسائل في خلال هذا اللقاء، ولكن استطيع أن أقول لك إن الهدف الرئيسي هو تمكين الإدارات الجمركية من تبسيط وتحديث إجراءاتها وتحسين البيئة التجارية، ومساعدة الإدارات الجمركية في أداء الوظائف الأساسية بها كالتعرفه، المنشأ، التقييم بطريقة فعالة وعلى درجة عالية من الكفاءة ،وفيما يتعلق بالقدرات المؤسسية للإدارة الجمركية وكذلك القدرات المهارية للعاملين بها لحماية الحدود من التهديدات المتعلقة بحركة التجارة غير المشروعة للمواد الخطرة، وضمان الأمن ودعم الحرب ضد جرائم التهريب عبر الحدود والإرهاب. ولتحقيق هذه الاهداف، تدعم المنظمة التعاون على المستوى الإقليمي والدولي بين الدول الأعضاء وأصحاب العلاقة، وتساعد في تحسين ورفع كفاءة وفعالية تحصيل الايرادات، ومساعدة الجمارك من إجراء دراسات تشخيصية ووضع أولويات التطوير خاصتها، وضمان الدعم السياسي، وتطوير المهارات القيادية والإدارية، وبناء شراكة فعالة مع ذوي العلاقة، ودعم آليات الجمارك المتعلقة بالنزاهة عن طريق مكافحة الفساد بكل قوة . إننا نقدم المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ونعطي إطاراً لهذه المعايير لضمان تسهيل التجارة العالمية، كما نقدم دليل إرشادي عام من خلال النشرات والأدلة التي تعتبر مرجعيات لكافة الموضوعات الجمركية، مثل إدارة المخاطر، إدارة الحدود المنسقة، التدقيق اللاحق، المشغل الاقتصادي المعتمد، إجراءات الترانزيت، النافذة الواحدة، قياس الأداء، تفتيش الركاب (استخدام دليل البيانات المطور لبيانات المسافرين) الإجراءات المتبعة في حالة الضبطيات (من أجل تسهيل العمل المنوط بالمسئولين عن التحقيقات) واستخدام التقنيات المعلوماتية والاتصالات . إن منظمة الجمارك العالمية تطور أيضاً التقنية كمحور رئيسي للدول الأعضاء لمواكبة المعلومات المستحدثة ومن خلال استخدام ما يسمى بال CEN . لم نذكر هنا كل شئ، وإنني أدعو القارئ أن يزور موقع المنظمة حيث يجد كافة هذه الوسائل وغيرها أيضاً. اسمح لي أن أؤكد علي أننا لا نقوم فقط بتطوير الادوات والوسائل، بل أيضاً نحرص على أن نتابع التنفيذ في جميع أنحاء العالم ودعم ومساعدة الأعضاء من خلال برامج التعليم والتدريب المباشر أو عن بعد، وأيضاً من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء .

الأمين العام خلال حضوره حفل يوم الجمارك العالمي ٢٠١٧م بالإدارة العامة للجمارك

س ٣: يبدو أن التكنولوجيا هي الاساس في كافة الأعمال التي تقوم به المنظمة، هل يمكن أن تشرح لنا لماذا تكتسب كل هذه الأهمية؟

جدير بالذكر أن نقول إن التكنولوجيا هي وسيلة نحو تحقيق الهدف وليست هي الهدف في حد ذاتها، ومن الواضح الآن أن التكنولوجيا أصبحت تدخل في كل جوانب حياتنا اليومية، ومن ثم تسعى الشركات لتسخيرها في تحقيق التقدم والنمو . وتؤثر هذه البيئة التكنولوجية الجديدة في الدور الذي تقوم به إدارات الجمارك، شركات التجارة والقائمين بالتجارة ووكالات الحدود على حد سواء. .فبفضل التطور التكنولوجي والسياسات التي تدعم هذا التقدم، شهد الاقتصاد العالمي نمواً كبيرًا في سلسلة التجارة الدولية. إن الإدارات الجمركية الحديثة اليوم تعتمد على الفحص الآلي، وعلى تكنولوجيا المعلومات للقيام بعملها اليومي، ولتحصيل الايرادات الجمركية والرقابة على حركة البضائع والمسافرين والنقد، ولضمان التجارة عبر الحدود ومنع الجريمة، بما فيها تهريب المقتنيات الأثرية وجرائم الإرهاب الدولي . على أي حال فالمسميات الطنانة مثل الحوسبة السحابية، ومناجم البيانات، وإدارة المعلومات والتحليل المتقدم، والتي قد تكون في بعض الأحيان مربكة، هي في الواقع مفاهيم رئيسية تؤثر في الطريقة التي تؤدي بها الجمارك وظائفها. نحن نعتقد أن الناس يخافون فقط حين لا يتوافر لديهم الفهم عن تلك المسميات، وهذا هو السبب في قيام منظمة الجمارك العالمية، كأحد الأدوار التي تقوم بها بإدارة مناقشات حول هذه التكنولوجيات الناشئة الحديثة. في بدايات عام ٢٠١٦، طلبت من الإدارات الجمركية التركيز علي الجمارك الرقمية . واستعراض كيف أمكنها تطبيق واستخدام التقنيات الرقمية في تحقيق اهدافها .. وهذا العام نخطو خطوة إلى الأمام في نفس الإتجاه تحت شعار (تحليل البيانات) حيث يكون التركيز علي الأدوات التي تساعد الناس في استخدام البيانات بطريقة حديثة وقوية.

س ٤: ما هي الإنجازات التي تفخر بها جداً كأمين عام لمنظمة الجمارك العالمية؟

إن دور الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية هو أن يحث الإدارات الجمركية علي تحقيق رؤية المنظمة . وهذا يتطلب جهود مستمرة وعديدة من أجل فهم ما يحدث في العالم من حولنا، وما الذي تستطيع الجمارك القيام به لمواجهة التحديات هذه، وما هي احتياجات وأولويات الدول الأعضاء بالمنظمة . ومنذ توليت منصب السكرتير العام عكفت علي تشجيع الأعضاء (١٨٠ عضو بالمنظمة الآن) على تحقيق رؤية جديدة مؤداها (الحدود تفصلنا – الجمارك تربطنا) وكنت مقتنعاً تماماً بأن التركيز علي التواصل سوف يؤدي إلي تطوير ملحوظ في الخدمات الجمركية وتحسين التنافسية الاقتصادية أيضاً للأعضاء .. دعنا نتكلم عن الإنجازات الحقيقية، إنني أفخر بأنني قدت المنظمة نحو تطوير أدوات إدارة المخاطر، ووضع اسس الاتصالات كما قمنا بتنظيم التعاون الدولي في مجال عمليات المكافحة . وخلال عملي، استمرت المنظمة أيضاً في تقديم دعم

تسهيل التجارة من خلال معايير متطورة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية . والمنظمة في الوقت الحالي تقوم بتطبيق أحكام إتفاقية تسهيل التجارة العالمية المنبثقة عن منظمة التجارة الدولية في ديسمبر ٢٠١٣، والتي قمنا فيها بتقديم مبادرة تدعم آلياتها تحت مسمى (برنامج ميركاتور) في ٢٠١٤ .

في الواقع، نجد أن عدد المبادرات التي تقدمها المنظمة في بناء قدرات الإدارات الجمركية قد ازداد بصورة كبيرة للغاية، وخاصة تلك التي تتعامل مع السلع الإستراتيجية والمعروفة بأسلحة الدمار الشامل ويجب أن أؤكد هنا أنه بعد زيارتي الأخيرة لسلطنة عمان في إبريل ٢٠١٣ بناء على دعوة المدير العام للجمارك العمانية، فقد لاحظنا إقبال جيد على تطبيق أدوات المنظمة من قبل الجمارك العمانية، وعلى استخدام الخبرة الفنية المتاحة من المنظمة للأعضاء بطريقة جيدة للغاية . وفي الحقيقة، فإن تطبيق نظام النافذة الواحدة في الجمارك العمانية في ٢٠١٤ يقوم على نموذج البيانات الموحد الذي وضعته المنظمة . إنني أهنئ الجمارك العمانية علي تبنيها لمشروع تطوير شامل ومتكامل يشمل نظام النافذة الواحدة ونظام إدارة الجمارك ونظام إدارة المخاطر معاً في نظام واحد . وفيما يتعلق ببناء القدرات، فإن المنظمة قامت بتنظيم ورشة عمل حول إدارة وتقدير المخاطر الجمركية، وأخرى حول قياس الأداء الجمركي في سلطنة عمان، كذلك فيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، قمنا بتنظيم ورشة عمل في مجال تطبيق مبادرة (سيف SAFE) وأيضاً في مجال المشغل الاقتصادي المعتمد، وورشة حول موضوع دراسة زمن الإفراج الجمركي، بخلاف ما تم في مجال حماية الملكية الفكرية . وخلال هذا العام سوف نقوم بتنظيم ورشة عمل حول القيادة والتطوير الإداري في سلطنة عمان من أجل تطوير المهارات الضرورية لقيادات العمل الجمركي والمستوى المتوسط .

> العقيد مدير عام الجمارك مع الأمين العام خلال أحد إجتماعات المنظمة

ويجب أن أذكر هنا على وجه الخصوص برنامج المنظمة للرقابة على الحاويات والذي انضمت إليه سلطنة عمان في نوفمبر ٢٠١٦ وأنشأت له وحدة متخصصة في ميناء صحار، مسئولة عن سجلات الخطر والحاويات عالية الخطورة . ولا جدال في أن السلطنة سوف تستفيد من الانضمام لهذه المبادرة خاصة في مجال الجهود المبذولة لتأمين الحدود الوطنية للسلطنة وحماية المواطنين. وأود أن أضيف في الختام، أنه كان من دواعي سروري أن اشهد هذه التغييرات الإيجابية التي حدثت في الكثير من الإدارات الجمركية وفي المجتمع الجمركي على الحدود تحت قيادتي للمنظمة، وأتمنى أن استمر في دعم قدرات الأعضاء وتمكينهم من مواجهة كافة التهديدات والمخاطر والتغير المستمر في البيئة التجارية العالمية .

التعرفة الجمركية والنظام المنسق

المقدم / حمود بن سيف الرحبي
مدير التعرفة والإحصاء

عرفَّ قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعرفة الجمركية بأنها «الجداول المتضمنة مسميات البضائع وفئات الضريبة الجمركية التي تخضع لها والقواعد والملاحظات الواردة فيها لأنواع البضائع والسلع وأصنافها .

كما عرف الخبير الجمركي محمود محمد أبو العلا في كتابه نظم التجارة الدولية النظام المنسق في معرض حديث عن الاتفاقية الدولية للنظام المنسق التي تم اعتمادها في العام ١٩٨٣ ودخلت حيز التنفيذ العام ١٩٨٨ بانه « نظام يستخدم كأساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للبضائع محل التبادل التجاري الدولي وأيضا لأغراض إعداد إحصائيات التجارة الدولية.

ويتضمن هذا النظام تصنيف حوالي ٥٠٠٠ مجموعة سلعية تم تحديدها بالترميز الرقمي بواقع ستة أرقام لكل بند رئيسي مرتبة في الهيكل القانوني والمنطقي مع قواعد واضحة المعالم للتصنيف كما تستخدم لأغراض أخرى كثيرة تتعلق بالسياسات التجارية وقواعد المنشأ ومراقبة السلع الخاضعة للرقابة ’وفئات الضرائب ’وتعريفات الشحن واحصائيات النقل وضوابط الحصص ومراقبة الأسعار وتجميع الحسابات القومية والبحوث والتحليلات الاقتصادية وغير ذلك من الأدوات والمجالات التجارية والاقتصادية .

من خلال ما تقدم من التعريفات السابقة للتعرفة الجمركية والنظام المنسق يتبين لنا الأهمية القصوى لهذا النظام في اطار التجارة الدولية حيث يعتبر هذا النظام العالمي لغة تفاهم مشتركة بين اطراف العمليات التجارية الدولية وعصب العمليات والإجراءات الجمركية ’ ولذا فان الالتزام بترميز السلع وفقا للنظام المنسق يعطي قراءه دقيقة لنوع وتعريف السلعة وفئة التعرفة الجمركية المطبقة عليها وما اذا كان مسموح تداولها او عليها قيود جمركية معينة قبل الفسح عنها علاوة على أن ترميز السلع وفقا للنظام المنسق يوفر بيانات إحصائية عن الواردات والصادرات الى الدولة التي بدورها تساهم في مد أصحاب القرار بمعلومات عن المعاملات التجارية وهي في غاية الأهمية لعمليات التخطيط وكذلك تساهم في رفد دراسات الجدوى وغيرها من الدراسات الاستراتيجية في مجال التجارة الدولية والتبادل التجاري بين الدول.

أهمية التعرفة والنظام المنسق

تكمن أهمية النظام المنسق في كونه لغة تفاهم مشتركة بين دول العالم في المجال التجاري ويمكن توضيح بعض الفوائد المتأتية والمكتسبة من استخدام ترميز السلع وفقا للنظام المنسق في الاتي:

توفير الاحصائيات التجارية

يعتبر الترميز الاحصائي أهم فوائد النظام المنسق ويترتب على دقة الاحصائيات التجارية عدة إيجابيات وفوائد أهمها الاستفادة منها في دراسات الجدوى الاقتصادية والتجارية للمشاريع الصناعية والتجارية التي يزمع أقامتها كذلك يساهم في دراسة حالات الإغراق التي تواجهها بعض الصناعات المحلية.

تسهيل المفاوضات والاتفاقيات بين الدول

باعتبار النظام المنسق لغة تفاهم عالمية مشتركة بين الدول والاقاليم التي تنوي الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة يمكن النظام المنسق من معرفة وتحليل السلع والبضائع التي يجري التفاوض بشأنها وبالتالي تجري المفاوضات على أرضية متزنة وواضحة المعالم.

تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية

يتميز النظام المنسق عن بقية الأنظمة بتحقيقه للأغراض الجمركية لدقته ووضوحه فيما يتعلق بتحليل وترميز السلع والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية وغيرها من القيود الإجرائية لفسح السلع أو ما يتعلق بتطبيق الإعفاءات أو بتحصيل الضريبة والرسوم الجمركية على البضائع.

تنسيق المستندات التجارية ونقل المعلومات

يعتبر النظام المنسق لغة أرقام ورموز تعبر تعبيرا واضحاً عن مسميات السلع وتركيبها وهيئتها واستخداماتها، فالنظام المنسق يساهم مساهمة فاعلة في تبسيط وتحليل المستندات والبيانات التجارية خصوصا لدى تقديم عروض الشراء والبيع والتبادل التجاري بين المصدرين والمستوردين مهما اختلفت لغات الشعوب ومفاهيمها بين الدول والاقطار.

هيكل النظام المنسق

يتكون النظام المنسق من ٢١ قسم لتبويب وترميز السلع وتحتوي الأقسام الرئيسة على ٩٩ فصل تتفرع منها ٢١١٩ بنود رئيسة و٥٢٠٦ بند فرعي علاوة على عدد غير محدود من البنود المحلية التي يمكن انشائها إذا اقتضى الامر أضافة أنواع جديدة من السلع التي لا تشملها التعريفة والرموز الحالية المشار اليها.

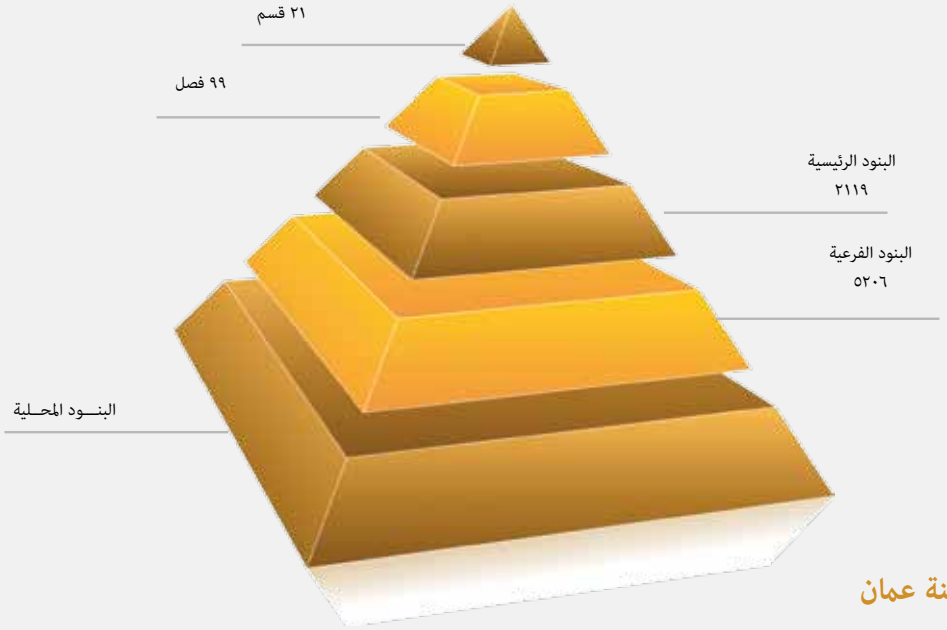

النظام المنسق في سلطنة عمان

تعتبر سلطنة عمان من أوائل الدول العربية بل من أوائل دول العالم التي طبقت النظام المنسق في تصنيف السلع وكان ذلك في العام ١٩٨٧م كما بادرت بإدخال التعديلات الدولية التي أجريت على النظام بعد ذلك في الاعوام ١٩٩٦م و٢٠٠٢م و٢٠٠٧م و٢٠١٢م وهي ماضية في مواكبة التحديثات العالمية المستمرة في هذا المجال، وصدرت أول إحصائية لصادرات وواردات السلطنة في العام ١٩٧٥م على شكل كتاب باللغة العربية والانجليزية يحتوي على عدد ٦٦ صفحة، وتطبق السلطنة التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انضمامها الى الاتحاد في مطلع عام ٢٠٠٣م. وانضمت سلطنة عمان رسميا الى اتفاقية النظام المنسق بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ١٣ /٢٠١٦ في ٦ مارس ٢٠١٦م.

بلغت عدد صفحات كتاب إحصائيات التجارة الخارجية في عام ٢٠٠٠م للنسخة للعربية فقط ٢٦٥٦ صفحة وإصدارها في قرص ممغنط (CD) يضم جدول إحصائيات مختلفة للصادرات وواردات السلطنة من جميع دول العالم باللغتين العربية والإنجليزية

تم تصميم برنامج آلي لإحصائيات عام ٢٠٠١م وإصدارها في قرص ممغنط (CD) يضم جداول إحصائية مختلفة لصادرات وواردات السلطنة من جميع دول العالم باللغتين العربية والإنجليزية

صدرت أول إحصائية لصادرات وواردات السلطنة في عام ١٩٧٥ على شكل كتاب باللغة الإنجليزية مكون من ٦٦ صفحة

جريمة التهريب الجمركي

وتأثيرها على الجانب الاقتصادي والأمني في السلطنة ودور الشرطة في مكافحتها

المقدم الركن/ سالم بن محمد الحراصي
مساعد مدير الشؤون الجمركية

جريمة التهريب الجمركي تطورت وأصبحت تنفذ بعدة أساليب وطرق ولم تعد مخاطر التهريب الجمركي تعديا على حق الدولة في المورد المالي، وإنما تجاوزها الى التهديد الصريح للمجتمع وقيمه ويتحقق ذلك من خلال البضائع الخطرة المخالفة التي تدخل الدولة مثل (المخدرات، الاسلحة ،غسل الأموال الارهاب) ومن خلال المسؤولية الملقاة على كاهل الدولة في الحفاظ على المجتمع وأمنه، فقد لجأت الدولة إلى تبني طرق وأساليب لمكافحة جريمة التهريب الجمركي للبضائع، وذلك من خلال سن القوانين والأنظمة التي تجرم أفعال التهريب، وكذلك إيجاد الخطط والاستراتيجيات لمكافحة جريمة التهريب الجمركي من خلال تطبيق نظام إدارة المخاطر والذي يعتبر من الأنظمة الحديثة التي تنادي بها وتدعمها منظمة الجمارك العالمية.

القواعد القانونية التي تبناها المشرع لملاحقة مرتكبي الجرائم الجمركية

إن الإطار التشريعي للعمل الجمركي لا يقف فقط عند القانون الجمركي، ولكنه يمتد أيضا لكل القواعد والإجراءات والأحكام التي تنظم أي جزء من العملية الجمركية، وبذلك يمتد هذا الإطار ليشمل القانون الجمركي واللائحة التنفيذية، والتعرفة الجمركية وأدلة الإجراءات الجمركية والتي تضمن كافة إجراءات النظم الجمركية الخاصة وأي من القواعد والإجراءات التي تضع نظاما للعمل الجمركي، إلا أن القانون الجمركي يمثل الإطار التشريعي الأساسي للعمل الجمركي وهو المرجع القانوني الذي تستمد منه كافة الإجراءات والأنشطة والتعليمات التنفيذية .

لقد تبنى المشرع العماني عددٍ من التشريعات لملاحقة مرتكبي الجرائم والمخالفات الجمركية ويأتي في مقدمتها المصادقة على قانون نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٧م) بالإضافة الى تطبيق قانون الجزاء وغيره من القوانين التي لم يرد فيه نص خاص في قانون «نظام» الجمارك، وفي تلك القوانين واللوائح ورد عدد من العقوبات منها الغرامة والمصادرة، بالإضافة الى العقوبات السالبة للحرية .

السلطة الممنوحة لموظفي الجمارك في التحري وجمع الأدلة والبراهين

على موظفي الإدارة مكافحة التهريب، ولهم في سبيل ذلك أن يقوموا بالكشف على البضائع ووسائط النقل وتفتيش الأشخاص وفقاً لأحكام نظام «قانون» الجمارك والأنظمة والقوانين الأخرى النافذة، وقد نص قانون الإجراءات العماني في المادة (٣٠) على قيام مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات والمعاينة لتحقيق الوقائع والمحافظة على أدلة الجريمة، ونصت المادة (٣٧) من ذات القانون (لمأموري الضبط القضائي) أن يستعملوا أثناء قيامهم بجمع الاستدلالات وسائل البحث والاستقصاء التي لا تضر بالأفراد ولا تقيد حرياتهم وليس لأحدهم أن يباشر إجراءات التحقيق)، أما المادة (٧٧) من قانون الإجراءات الجزائية فقد أعطت الصلاحية لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز القبض عليه قانونا، كما يجوز تفتيش غير المتهم أذا وجدت أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة ويفتش جسمه وملابسه وأمتعته فقط. كما أعطى لموظفي الإدارة الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق أيا كان نوعها، المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية وضبطها عند وجود مخالفة، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية.

الدور الذي تقوم به شرطة عمان السلطانية من أجل التصدي لجريمة التهريب الجمركي:

تعتبر شرطة عمان السلطانية إحدى مكونات السلطة التنفيذية، ونصت المادة (١١) من قانون الشرطة رقم ١٩٩٠/٣٥م على اختصاص شرطة عمان السلطانية بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال وكفالة الطمأنينة والسكينة في كافة المجالات، والعمل على منع ارتكاب الجرائم، وضبط ما يقع منها، واتخاذ إجراءات التحري وجمع المعلومات، كما تتولى أية صلاحيات أخرى تنص عليها القوانين والمراسيم النافذة، وكل ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات أخرى، ولا شك بأن جريمة التهريب الجمركي تشكل خطرا على الاقتصاد والصحة العامة والأمن العام خاصة إذا كانت البضائع المهربة من البضائع الممنوعة أو المقيدة، وشرطة عمان السلطانية هي المخولة قانونا بمكافحتها وذلك من خلال القوانين واللوائح الصادرة والتي أعطت الصلاحية لرجال شرطة عمان السلطانية بالعمل على منع ارتكاب الجرائم، وضبط ما يقع منها سواء من خلال الصلاحيات الممنوحة لهم في قانون الشرطة أو القوانين الأخرى، وقد جاء قانون الجمارك مفصلا للصلاحيات الممنوحة لرجال الجمارك وهم من منتسبي شرطة عمان السلطانية حيث تقوم الجمارك بضبط عديد من قضايا التهريب الجمركي من خلال القنوات المختلفة والمعلومات والتحري وتفتيش البضائع واستخدام نظام إدارة المخاطر المبنى على مؤشرات الخطر وفق المعايير المستخدمة في نظام بيان وعمليات التفتيش للبضائع ووسائلها وتبادل المعلومات مع الجهات المختلفة والتدقيق اللاحق للبيانات الجمركية .

إن سألتم عن بيان، ماهذا النظام؟

جاوب الجمرك وقال:
هذا مفتاح الأمان
جو،وبحور وبراري
هذه رموز (البيان)
يسر وسهوله وتحدي
ومنجزات للعيان
هذا هو سحر البيان
أنظمة تعمل بدقة
وبكفاءة واقتدار
قيمة، تراخيص ومخازن
مناطق وأسواق حرة
وارد وصادر وعابر
دفع آلي إلكتروني
معاينة لبعض البضائع

وفحص آلي للمخاطر
والمسارات الثلاثة
أخضر وأصفر وأحمر
لأجل تسهيل التجارة
وانسياب للبضائع
راعى صاحبنا (بيان)
كل أسباب الأمان
واقتصاد الحر مبدأ
رسخه السيد (بيان)
جل مافي الأمر ينجز
بنقر أزرار (البيان)
تنجز أعمالك بدقة
وأنت في بر الأمان
هل عرفتم من (بيان)؟

كلمات المقدم / حمود بن سيف الرحبي

نظام إدارة المخاطر

الملازم أول/ هناء بنت حسن السيابية
رئيس قسم السلفة المستديمة

إدارة المخاطر هي منهجية عمل جمركي هدفها الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية لإدارة الجمارك في الحد من التهرب الجمركي وعمليات التهريب.

ونظرا للتحديات التي تواجه الإدارات الجمركية فقد عمدت في معظم بلدان العالم إلى العمل على نظام إدارة المخاطر في العمليات الجمركية وأبرز هذه التحديات تتمثل في:

١. ضرورة قيام الجمارك بدورها في تنفيذ اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية.
٢. التدفق التجاري المتزايد وزيادة عدد الشحنات التي ترد إلى الدول.
٣. الطلب المتزايد من قبل المجتمع التجاري لخدمات جمركية أكثر فعالية وسرعة.
٤. متطلبات الأمن الوطني وضرورة تحقيق التوازن بين تيسير التجارة وتحقيق الرقابة.
٥. محدودية الموارد البشرية والكوادر الجمركية القادرة على تنفيذ المهام المطلوبة.

وقد أشارت اتفاقية كيوتو المعدلة والتي وافقت السلطنة على الانضمام لها بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٤/٦٠ إلى ضرورة تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال اعتماد أنظمة تحليل المخاطر والذي طبق في معظم دول العالم خلال ال ١٥ سنة الماضية وهو عبارة عن نظام محوسب يتم من خلاله وضع معايير ومؤشرات محددة لرصد وتحليل مختلف المخاطر المتعلقة بالجمارك وما يتعلق بها من حيث المخاطر الأمنية والصحية والبيئية وغيرها، مما يتيح للنظام التعرف على الشحنات ذات المخاطر المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة.

وبناء على ذلك يتم تحويل الشحنات إلى ٣ مسارات بحيث يتم تحويل الخطر المرتفع إلى المسار الأحمر والمتوسط إلى الأصفر والمتدني إلى الأخضر، حيث يتحول الأحمر إلى التفتيش والمعاينة، والأصفر إلى تدقيق الوثائق والمستندات، والأخضر إفراج مباشر. ويحتوي نظام تحليل المخاطر على معايير مؤشرات تعتمد على معلومات مسبقة مثل جميع القضايا الجمركية والضالعين فيها وأسبقياتهم الجرمية وكذلك المعلومات المتعلقة بعمليات التهريب على المستوى الإقليمي والدولي وذلك بناء على تبادل المعلومات من خلال المنظمات الدولية كمنظمة الجمارك العالمية ممثلة بالمكتب المحلي لتبادل المعلومات (الريلو).

المشغل الاقتصادي المعتمـد

Authorized Economic Operator

إدريس سلطان الطعاني
خبير جمركي

برنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد» هو مبادرة أطلقتها منظمة الجمارك العالمية عام (٢٠٠٥) وتبنتها الإدارة العامة للجمارك كمشروع نموذجي وطوعي للشركات والمؤسسات التي تعمل بسلسلة التوريد وذلك تماشيا مع التوجهات الدولية في تسهيل التجارة وزيادة الروابط والعلاقات المشتركة بين الادارة العامة للجمارك والقطاع الخاص وتطبيق معايير الأمان الصادرة عن منظمتي الجمارك العالمية والتجارة العالمية. حيث تمنح الشركات التي تحصل على العضوية، امتيازات كثيرة في تسهيل إجراءات التخليص الجمركي على مستوى السلطنة ودول الخليج ويمتد الى الفائدة المشتركة مع معظم دول العالم التي تطبق هذا البرنامج.

التعريف ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد:

هي الشركات المؤهلة من قبل الادارة العامة للجمارك والحاصلة على شهادة من الإدارة العامة للجمارك كمشغل اقتصاد معتمد، حيث تمنح مزايا عديدة في عمليات الجمارك. ويمكن لأية شركة تمارس أعمال تجارية ترتبط أعمالها بالإجراءات الجمركية وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: «المصنعين، والمستوردين، والمصدرين، ووكلاء الشحن، ومشغلي المستودعات، ووكلاء الجمارك، والناقلين ومشغلي الموانئ، وغيرهم».

أهداف برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد:

- إظهار السلطنة كمركز تجاري آمن.
- تمكين الشركات المحلية من اكتساب الميزة التنافسية.
- خلق شراكه موثوقة بين الإدارة العامة للجمارك والقطاع الخاص.
- تعزيز أمن سلسلة التوريد العالمية والحفاظ على ديمومة تدفق السلع.
- خلق الوعي حول أهمية وضع التدابير الأمنية اللازمة لسلسلة التوريد.
- تبني أحدث المعايير العالمية في اتفاقية تسهيل التجارة.

فوائد وامتيازات المشغل الاقتصادي المعتمد:

يساهم برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد على تشجيع شركات القطاع الخاص بالعمل على ضمان سلامة ممارساتهم التجارية عند الانخراط في سلسلة التوريد الدولية، الأمر الذي سيمَكن تلك الشركات من تحسين إدارة الأصول والأنشطة التشغيلية وهنا يتجسد دور الادارة العامة للجمارك في المساهمة في تعزيز كفاءة القطاع الخاص ورفع الميزة التنافسية له. وإن إجراءات التقييم الذاتي خلال المرحلة الأولى من تطبيق المشغل الاقتصادي المعتمد سيمَكن تلك الشركات من تحسين وتطوير مكامن القصور في عملياتها التشغيلية لتحقيق أفضل المخرجات. ومن أهم الفوائد التي ستساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني:

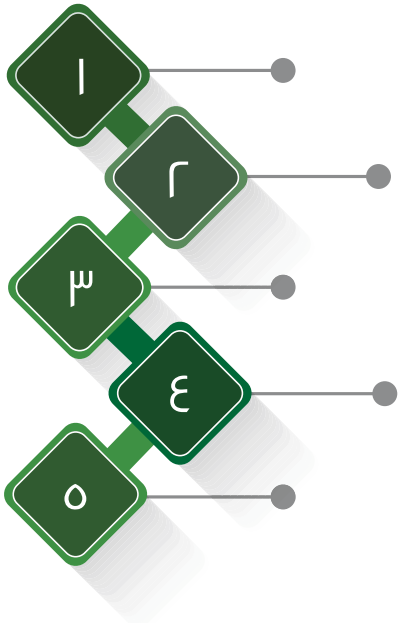

- تعزيز النشاط الاقتصادي وتحريك التجارة الخارجية وتشجيع القطاعات الاستراتيجية ومساندة الاستثمارات
- تعزيز التنافسية الاقتصادية للمؤسسات التجارية (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ورفع كفاءتها في الأوساط المحلية والإقليمية والدولية.
- تناغم إجراءات الفسح والإفراج مع المعايير الدولية بغية تقليص الفترة الزمنية للإفراج وتعزيز تسهيل التجارة بالسلطنة.
- يزيد مستوى الالتزام لدى العملاء من خلال زيادة توعيتهم بالتزاماتهم.
- رفع كفاءة الإجراءات التنظيمية والعمليات التشغيلية للشركات.

المتطلبات والمعايير

يجب على الشركات الراغبة في الحصول على امتياز المشغل الاقتصادي المعتمد أن تلتزم باعتماد مجموعة من التدابير الأمنية المناسبة لتأمين سلاسل التوريد الخاصة بهم. وعلى الشركات قبل تقديم الطلبات أن تقوم بتعبئة الاستمارة الخاصة بالتقييم الذاتي على السياسات الداخلية والإجراءات التشغيلية في ضوء المعايير المنصوص عليها في إطار منظمة الجمارك العالمية.

ويستحسن أن تملك الشركات الراغبة في التقدم الحصول على:

١ـ آيزو ٩٠٠١-٢٠٠٨: نظام إدارة الجودة.
٢ـ آيزو ٢٧٠٠١-٢٠٠٥: أنظمة إدارة أمن المعلومات
٣ـ آيزو ٢٨٠٠١-٢٠٠٧: أنظمة إدارة سلسلة التوريد

يجب أن يكون المشغل الاقتصادي مركزه الرئيسي بالسلطنة ويمارس أعمال تجارية ذات علاقة مباشرة بالأعمال الجمركية وفق المعايير التالية:

أولاً: المعايير العامة:

تم تحديد ثلاثة معايير عامة كشروط مسبقة للحصول على القبول في الفترة التجريبية للمشغل الاقتصادي تفاصيل هذه المعايير كما يلي:

- الامتثال للجمارك: يجب ألا يوجد للشركة المتقدمة ومالكيها وموظفيها اية سجلات جنائية دولية او محلية تتعلق باي نوع من أنواع التهريب الجمركي أو غسل الأموال أو مكافحة الارهاب. والحفاظ على السجلات التجارية المتعلقة بالأنشطة التجارية الخاصة بالاستيراد والتصدير والتي تمكن الادارة العامة للجمارك من القيام بعمليات التدقيق والمتابعة عليها.وتسهيل إمكانية الوصول للسجلات التي تطلبها الادارة العامة للجمارك للتدقيق أو المراجعة متى ما طلب منها ذلك. وان يكون لدى الشركة نظام الكتروني لإدارة الوثائق والسجلات التجارية. ووجود نظام ومعايير لمنع دخول الأشخاص غير المفوضين بذلك وذلك لأمن وحماية المعلومات والسجلات.

- القدرة المالية:

تعتبر القدرة المالية للمشغلين الاقتصاديين مؤشراً هاماً للقدرة على إبقاء وتطوير معايير أمن سلسلة التوريد، حيث أن الموقف المالي القوي يمَكِّن المشغل الاقتصادي من تحمل المخاطر الخارجية وإظهار المرونة أثناء الأزمات المالية التي تؤثر على سلسلة التوريد.

ثانياً: معايير الأمن والسلامة:

يمكن الاستعانة بالآيزو ٢٨٠٠١ـــ٢٠٠٧ الخاصة بأنظمة إدارة سلسلة التوريد لمطابقة متطلبات المشغل الاقتصادي مثل أمن المنشأة بما في ذلك المحيط الداخلي والخارجي إلى مستوى مرضي وعليه فيجب على المشغلين الاقتصاديين تقديم البيانات والمستندات التي تثبت أمن البضائع من خلال التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن البضائع وكذلك أمن النقل وأمن الشركاء التجاريين والمعلومات والسرية. ووجود سياسات أمنية وتدابير رقابية لحماية نظم المعلومات من وصول غير المصرح لهم وإساءة الاستخدام. وأن تمتلك الشركة إدارة او قسم مختص بالتدقيق وأمن المعلومات.

١. إدارة الحوادث والأزمات:

وهي وضع خطة طوارئ للتعامل مع الأزمات، وضمان استمرارية العمل وتفعيل نظام أمني متكامل . وان يكون الموظفين على اطلاع كامل على تفاصيل خطة الطوارئ، واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب للتعامل مع أي تهديد أمني، مثل التدخل أو السيطرة على الأصول غير القانونية في سلسلة التوريد والتهريب واختراق أمن المعلومات أو سلامة البضائع وغيرها.

٢. القياس والتحليل والتحسين:

وتشمل تعيين موظفين معنيين (أو وجود ادارة للتدقيق وإدارة المخاطر) للعمل بتقييم منتظم للمخاطر الأمنية في نطاق الأعمال التجارية، واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر المحتملة. والمراجعة المنتظمة لأنظمة إدارة الأمن بما في ذلك السياسات والممارسات الأمنية.

جمارك القرن الواحد والعشرين

محمود محمد أحمد أبو العلا
خبير جمركي

منذ دخلت الإدارة العامة للجمارك مرحلة التطوير والتحديث الشامل في كل مجالات العمل الجمركي، وهي تضع في دائرة الضوء كافة ما يتوافر لها من النماذج الدولية المتقدمة في الأداء الجمركي، وتأخذ في الاعتبار جميع المبادرات التي تصدر عن المنظمات الدولية .. وقد كانت مبادرة (جمارك القرن الواحد والعشرين) التي أطلقها الدكتور كونيو ميكوريا السكرتير العام لمنظمة الجمارك العالمية بمثابة الدليل الإرشادي والنموذج الدولي الذي تقتدي به الإدارة العامة للجمارك في تنفيذ مشروعات التطوير المتعددة، فالجمارك الحديثة تتبني آليات حديثة تطور بها الأداء الجمركي في جميع المجالات . إن مبادرة (جمار ك القرن الواحد والعشرين) تقوم علي عدد من المحاور والآليات التي تعطي الإدارة الجمركية وصف (جمارك القرن الواحد والعشرين)، ولكي ندرك حجم الإنجاز الذي تم حتى الآن في تطوير الأداء بالإدارة العامة للجمارك، سوف نلقي الضوء على تلك المحاور والآليات لنتعرف على ما تم تحقيقه على أرض الواقع منه في تطوير الإدارة العامة للجمارك.

أولاً: الربط الإلكتروني للإدارات الجمركية:

وهذا الربط رغم أنه علي أرض الواقع لم يتحقق بعد، ولازالت المنظمة العالمية للجمارك تسعي بكل ما تملك إلي تفعيله وتنفيذه ووضعه موضع التنفيذ، إلا أنه يمكن الربط بين الإدارات الجمركية علي مستوي المعلومات الخاصة بالتهريب، التعريفة الجمركية، التقييم الجمركي وغيرها من الموضوعات التي يمكن أن تزود الإدارة الجمركية بالمعرفة والمعلومات التي تمكنها من إتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب ،وتوجد شبكة متخصصة في مجال تبادل المعلومات الإستخباراتية تحت مسمى (الريلو) تقوم بدور فعال في توعية الإدارات الجمركية بطرق التهريب الحديثة، وقد بادرت الإدارة العامة للجمارك باستخدام نظام بيان والذي سيتيح عملية الربط مع الإدارات الجمركية لتبادل المعلومات، ويمثل البنية الأساسية لتفعيل الربط الإلكتروني إلى أقصى مدى مطلوب للاستفادة من هذا المحور الهام .

ثانياً: التنسيق في إدارة الحدود:

إن رجال الجمارك يتواجدوا دائماً علي الحدود وفي الموانئ وفي المطارات وهم من يتعامل مع المسافرين والمستوردين والمصدرين والذين يحتاجون إلي سرعة التعامل وإنهاء الإجراءات وضمان العدالة في التعامل، وكلها أمور لا تتوافر للجمارك إلا من خلال إدارة جمركية جيدة تتسلح بالتكنولوجيا والمهارات الجمركية التي تمكن الجمارك من القيام بدورها علي أكمل وجه في النقاط الحدودية والموانئ والمطارات .

ثالثاً: إدارة المخاطر بشكل يعتمد على الاستخبارات

أصبحت أنظمة إدارة المخاطر من الأنظمة المألوفة في الإدارات الجمركية والتي تكاد تكون مستخدمة في أغلب الجمارك في دول العالم، وتتنوع مستويات كفاءة وجودة هذه الأنظمة التي تستخدمها الإدارة الجمركية وفقاً لمستوي التطور والتقدم التكنولوجي والمهاري لهذه الإدارة، فالكثير من الإدارات الجمركية في الدول النامية تستخدم أنظمة متواضعة لإدارة المخاطر لا تقدم فائدة حقيقية للعمل الجمركي، ولا تدعمها تكنولوجيا متطورة حديثة، والأنظمة الذكية للمخاطر هي تلك التي تستخدم آليات الفحص والتحريات والإستخبارات وتعتمد علي قواعد بيانات شاملة وممتدة تاريخياً إلي سنوات بعيدة لكي تقدم القرار الصحيح للإدارة الجمركية .

رابعاً: الشراكة بين الجمارك ومجتمع الإعمال .

العمل الجمركي يتم في معظمه لخدمة المجتمع التجاري ومجتمع الأعمال بكل طوائفه منتجين، مستوردين، مصدرين، تجار .. إلخ، وهؤلاء يتوقعون من الإدارة العامة للجمارك أقل أعباء ضريبية وأسرع وأبسط إجراءات، ولن تستطيع الإدارة العامة للجمارك أن تقوم بذلك مهما حاولت إلا من خلال مشاركة حقيقية بينها وبين المجتمع التجاري، هذه المشاركة تضمن قدراً كبيراً من الإلتزام الطوعي لأفراد المجتمع التجاري يسهم في تقديم الخدمات الجمركية في أفضل صورة يقبلها هذا المجتمع لأنها تأتي من شريك في العمل وليس من جهة حكومية تقدم خدمات تكون محل النقد والتقييم والرفض .

خامساً تنفيذ الإجراءات الحديثة في العمل الجمركي

منظومة الإجراءات الجمركية التقليدية لم تعد تناسب العمل الجمركي في القرن الواحد والعشرين، فالفحص ومعاينة البضائع لم يعد هو السبيل الوحيد للتعرف علي البضائع، ولم يعد الطريقة الوحيدة لمطابقة المستندات مع الواقع، بل لم تعد سلسلة الإجراءات وتتابعها يتناسب مع الألفية الثالثة، ولابد أن تقوم الإدارات الجمركية بإعادة النظر في منظومة الإجراءات الجمركية وتحديثها وتبسيطها بحيث ينتج عنها أقل زمن للإفراج عن البضائع وأعلى مستوى من رضا المتعاملين وممثلي المجتمع التجاري وأكبر قدر من الحصيلة الجمركية العادلة التي تحقق الفائدة لكل محاور الاقتصاد القومي .

سادساً: تطبيق الأدوات التكنولوجية الحديثة في إدارة المعلومات مثل نظم المعلومات الحديثة وأدوات الفحص المتقدمة .

إن التكنولوجيا الحديثة وتطور وسائلها أسهم بصورة ملحوظة في تطوير كافة الجوانب الإنسانية والحياة البشرية مما جعل العالم قرية صغيرة يتصل قاصيها بدانيها في ثواني معدودة، ولابد للإدارة الجمركية الواعية في الألفية الثالثة أن تعمل علي استخدام ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من أدوات وأجهزة وأنظمة لكي تيسر علي المتعاملين من ناحية وتحقق أهدافها الإستراتيجية من ناحية أخري، لا غنى للجمارك الحديثة عن الربط الشبكي وقواعد البيانات والمواقع علي الإنترنت وغيرها مما يدعم العمل الجمركي .
وهناك مشروع ضخم لاستخدام أجهزة التفتيش الآلي على وشك البدء، وهناك نظام بيان، وهناك تطوير وتحديث لموقع الجمارك على الأنترنت وغيرها الكثير من الوسائل التي تستخدم التقنية الحديثة لتطوير الأداء الجمركي .

سابعاً: تطبيق التشريعات السليمة .

نعرف جميعاً أن الإطار القانوني للعمل الجمركي الذي يوفره قانون الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، ودليل إجراءات الدخول عند المنفذ الأول، والتعرفة الجمركية الموحدة يمثل الأساس في كافة ما يتضمنه النظام الجمركي بالكامل، وأن هذا الإطار هو بمثابة الأساس الذي تستمد منه الجمارك شرعيتها للقيام بكل وظائفها
وهذا الإطار لابد أن يتميز بالحداثة والمرونة والشمولية لكيلا يكون في حد ذاته عائقاً أو معوقاً لأي من الخدمات التي تحتاجها المجتمع التجاري من الإدارة الجمركية

ثامناً: تقديم الخدمة الجمركية المبنية على المعرفة من خلال التدريب والدراسة الجمركية المستمرة للعا ملين

لاشك أن التدريب هو تلك الآلية التي من خلالها تستطيع الإدارة العامة للجمارك أن تقدم المعرفة والعلم والمستحدثات في عالم العمل الجمركي إلي الضباط والرتب الأخرى بها من أجل تطوير أدائهم والإرتقاء بمستويات هذا الأداء لكي يمكن تحقيق الأهداف، وفي علم الإدارة الحديث تقع مسئولية التدريب ورفع قدرات العاملين في المنظمة علي جميع المديرين في كافة المواقع، حيث أن المدير الذي لايؤمن بالتدريب لا وجود له في الإدارة الحديثة، وتوفر الإدارة العامة للجمارك التدريب من خلال الوسائل الحديثة التي يمكن من خلالها أن يُحدث التدريب تغييراً ملموساً علي أرض الواقع وأن يرفع من معدلات الأداء ويحقق الأهداف ..

التحويل الآلي المباشر

للضرائب الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي

المقدم / راشـد بن عبدالله المعمـري
مساعد مدير الإيرادات الجمركية

مع قيام الإتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م، حرصت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تسهيل حركة انسياب السلع فيما بينها، الأمر الذي أدى الى حرية انتقال السلع من خلال منافذها الجمركية المختلفة دون إعادة تحصيل للضريبة الجمركية ،بعد ان يتم تحصيلها في منفذ الدخول الأول ومن ثم تنتقل ببيان جمركي إحصائي صادر (بيان مقاصة) وعلى أساسه يتم دخول البضاعة لدولة المقصد النهائي دون سداد الضريبة الجمركية مرة أخرى على المستورد كونها سددت ضريبتها الجمركية عند دخول البضاعة في دولة الاستيراد الأولى ويتم تسوية وتحصيل الرسوم فيما بين دول المجلس وفق الالية المتفق عليها .

سعت دول المجلس في تطوير آلية المقاصة اليدوية والتي استمرت منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٩م، وفي عام ٢٠١٠ م قامت دول المجلس من خلال مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون بتطوير آلية المقاصة، حيث تم تبادل البيانات الكترونياً من خلال نظام المقاصة الإلكترونية والذي ربط دول المجلس الكترونياً فيما بينها من خلال مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة الأمر الذي سرع من الاداء وتبادل معلومات البيانات الإحصائية االكترونياً.

لم تتوقف دول المجلس في التطوير عند هذا الحد بل سعت إلى ما هو أبعد من ذلك، وذلك من خلال إيجاد نظام جديد لتبادل المعلومات فيما بينها يهدف إلى التسريع أكثر من حيث عملية انتقال البضائع وتحويل الرسوم الجمركية عنها وذلك بتطبيق نظام آلية التحويل المباشر للرسوم الجمركية .

وإشارة إلى الاجتماع (٩٩) للجنة التعاون المالي والاقتصادي الذي عقد بدولة الكويت بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤م حيث تم إقرار توصيات هيئة الإتحاد الجمركي في اجتماعها التاسع الذي عقد بمقر الأمانة العامة بالرياض بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م حول هذا الشأن، والموافقة على المرحلة الأولى من الإطار العام المرحلي لتطبيق آلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية.

وإشارة إلى الاجتماعات المكثفة لفريق عمل محللي النظم في الدول الأعضاء المكلف بوضع الاطار الاجرائي والفني لتنفيذ آلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس وإلى ورشة العمل الخاصة بمناقشة متطلبات المرحلة الأولى من الإطار العام المرحلي لتطبيق آلية التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية المنعقدة بمصلحة الجمارك العامة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤م.

إجراءات التحويل المباشر للرسوم الجمركية:

تلتزم الدولة العضو في تحويل الرسوم الجمركية للبضاعة التي يتم خروجها من الدولة وقبولها من الدولة المنقولة لها خلال مدة (٣٠) يوم دون الحاجة إلى إنتظار رد دولة المقصد النهائي للبضاعة بغرض مطابقة البيانات كما هو الحال في نظام المقاصة الإلكتروني، على أن يتم إستكمال جميع الاشتراطات الإجرائية والفنية عليها وفقاً لما يلي:

- عند إعداد بيان انتقال البضاعة (بيان الاستيراد في منفذ الدخول الأول في حالة البضاعة المنتقلة بالكامل من منفذ الدخول الأول أو البيان الإحصائي الصادر في باقي الحالات):

١) يتم إصدار رقم يسمى رقم الاستحقاق يحتوي على البيانات اللازمة لانتقال البضاعة ويتم تداول هذا الرقم بالمنافذ الجمركية من خلال طباعته على البيان الجمركي أو طباعته على نموذج مخصص لذلك حسب ما تراه دول المجلس

>>> في منفذ الخروج الأول:

- يتم التأكد من وجود رقم الاستحقاق ضمن الأوراق المصاحبة للبضاعة ومطابقته للبضاعة المنتقلة.
- يتم السماح بخروج البضاعة من المنفذ.
- يتم إرسال رسالة {إخطار بخروج أرقام استحقاق من دولة الخروج الأولى} بأرقام الاستحقاق التي خرجت من الدولة وتاريخ خروجها إلى مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بشكل لحظي وبحد أقصى ٢٤ ساعة من خروج البضاعة. ويقوم مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بإشعار الدولة باستلام رسالتها عن طريق إرسال {إشعار استلام الأمانة لإخطار من الدولة}.

وتعتبر هذه الاستحقاقات واجبة السداد على الدولة، ويتم تحويلها تلقائيا لصالح دولة المقصد النهائي بناء على تاريخ الإشعار بوصول البضاعة إلى دولة المقصد النهائي خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوم.

>>>في منفذ الدخول بدولة المقصد النهائي:

يتم إدخال رقم الاستحقاق ضمن معلومات البضاعة في النظام الآلي لجمرك الدخول باستخدام قارئ الباركود (أو يدويا في حالة فشل قارئ الباركود). ويستطيع النظام الآلي أن يتأكد من صحة إدخال الرقم وعدم تزويره وأن يعرض معلومات الاستحقاق التي يحتويها (منفذ البيان ورقمه وتاريخه ومبلغ الرسوم المنتقلة بالبيان).

في إدارة أو هيئة الجمارك (HQ) بدولة المقصد النهائي:

يتم إرسال رسالة {إخطار بدخول أرقام استحقاق إلى دولة المقصد النهائي} بأرقام الاستحقاق التي دخلت إلى الدولة وتاريخ دخولها إلى مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بشكل لحظي وبحد أقصى ٢٤ ساعة من دخول البضاعة. ويقوم مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بإشعار الدولة باستلام رسالتها عن طريق إرسال {إشعار استلام الأمانة لإخطار من الدولة} ، كما يقوم مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بإرسال {إشعار بدخول أرقام استحقاق إلى دولة المقصد النهائي} إلى دولة الخروج الأولى. وتقوم دولة الخروج الأولى بإرسال { إخطار استلام الدولة لإشعار من الأمانة } إلى مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة.

في إدارة أو هيئة الجمارك (HQ) بدولة الخروج الأولى:

- يتم تحويل المبالغ المستحقة تلقائيا لصالح دولة المقصد النهائي خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوم من تاريخ الإشعار بوصول البضاعة إلى دولة المقصد النهائي .

في مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة:

- تتم عملية مطابقة يومية لأرقام الاستحقاق ولعمليات تحويل المبالغ.
- يتم إرسال {إشعار بالاستحقاقات التي مر عليها شهر أو أكثر ولم يتم تحويلها} في مطلع كل شهر ميلادي بصورة آلية إلى نظام دولة الدخول الأولى. وتقوم دولة الخروج الأولى بإرسال { إخطار استلام الدولة لإشعار من الأمانة } إلى مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة.
- يتم إعداد تقرير ربع سنوي عن سير العمل في النظام الآلي وتحويلات الاستحقاقات الشهرية يعرض على لجنة الاتحاد الجمركي وهيئة الاتحاد الجمركي.

< جانب من إجتماعات التحويل الآلي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي

دور الإدارة العامة للجمارك
في دعم وحماية الاقتصاد الوطني

د.م٥/عامر بن سليمان المسكري
مساعد مدير الشؤون الإدارية والمالية

على مر العصور .. كان العمل الجمركي بمثابة الحارس الأمين لحدود السلطنة، فرجال الجمارك هم حراس الوطن ،يراقبون ما يمر عبر الحدود البرية والبحرية والجوية سواء كان بضائع أم مسافرين، فيسمحون بالعبور للتجارة المشروعة، ويقفون بالمرصاد للتجارة الغير مشروعة، وقد عكفت الإدارة العامة للجمارك في السنوات الأخيرة على وضع سياسات جمركية حديثة تدعم آليات تسهيل التجارة الدولية وتمكنها من التعامل مع الزيادة الكبيرة في الحركة التجارية والمسافرين من وإلى السلطنة، وهذه السياسات الجمركية انبثقت من مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها لتكون محور الأداء الذي تسعى الإدارة العامة للجمارك لتحقيقه، وتمثلت هذه الاهداف في:

١. تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار من خلال تفعيل مفاهيم وآليات تيسير التجارة الدولية وأدوات الرقابة الجمركية.

ويتم هذا من خلال:

- تطوير أنظمة العمل الجمركية بما يتوافق مع أحدث الممارسات العالمية في الإدارات الجمركية المتقدمة .
- تحسين وتطوير ورفع جودة الخدمات الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري
- تطبيق مبادرة منظمة الجمارك العالمية (المشغل الاقتصادي المعتمد)
- تيسير الإجراءات الجمركية ليكون لها دور اساسي في تحفيز وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- تزويد كافة المنافذ الجمركية بأجهزة الفحص الآلي

٢. الحد من الأنشطة التجارية غير المشروعة ومكافحة الغش التجاري والتهريب ويتم هذا من خلال:

- تطبيق أنظمة إدارة المخاطر وآليات الاستهداف والاستخبارات والتحري وفقاً للأنظمة العلمية والمستويات الدولية المتقدمة
- تعزيز آليات وأدوات الشراكة مع المجتمع التجاري
- بناء القدرات المهارية والكفاءة في وظائف مكافحة التهريب والتدقيق اللاحق ومكافحة الغش والتدليس والقرصنة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- تعزيز آليات وأدوات الجمارك في مكافحة جرائم غسل الأموال.
- استخدام الحوسبة وقواعد البيانات في مكافحة الأنشطة غير المشروعة

٣. تطوير القدرات البشرية والمؤسسية وخلق بيئة عمل تدعم التفوق المعرفي والمهني الجمركي. ويتم هذا من خلال:

- تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجمارك بما يتناسب مع متطلبات التطوير.
- إعداد الوصف الوظيفي على أساس علمي سليم لكافة الوظائف.
- إعادة توزيع الموارد البشرية على الإدارات والمنافذ الجمركية بما يتلاءم مع الاحتياجات النوعية والعددية في كل موقع جمركي
- تعيين التخصصات النوعية المطلوبة لأداء الجمارك للوظائف النوعية الجديدة في الأداء الجمركي.

- تصميم خريطة المسار الوظيفي وربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي.
- بناء القدرات المعرفية والإدارية للكوادر الإشرافية في الإدارة العامة للجمارك.
- بناء القدرات المعرفية والجمركية للكوادر التنفيذية في الإدارة العامة للجمارك.
- تطبيق منهجيات التثقيف الذاتي لنشر الثقافة الجمركية لكل منتسبي الإدارة العامة للجمارك
- تطوير وتحديث قسم التدريب ليكون معهداً للعلوم الجمركية ويعمل كمركز تدريب إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط والأدنى (مينا)
- تحقيق انسيابية الأداء الإداري بما يضمن تلبية احتياجات الإدارات والمواقع من الموارد والتجهيزات والأدوات
- بناء واستخدام مؤشرات قياس أداء الخدمة والعاملين

٤. التحول إلى بيئة العمل التكنولوجية لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركيةويتم هذا من خلال:

- تطوير أنظمة الحوسبة للوصول إلي البيئة اللاورقية.
- تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية على كافة الأنظمة الجمركية.
- تطوير موقع الجمارك على الإنترنت لخدمة المجتمع التجاري
- تطبيق الوظائف الجمركية الحديثة التي تقود إلي خفض أزمنة التخليص.

٥. تحصيل الايرادات الجمركية بفاعلية وكفاءة ويتم هذا من خلال:

- تعزيز الشفافية في التعامل مع المجتمع التجاري .
- تفعيل نظام التظلمات من القرارات الجمركية، وسرعة البت فيها
- تفعيل التدقيق الداخلي الفني والإداري.
- تحديث وتطوير تقنيات وآليات إدارة المخاطر بأفضل المعايير والممارسات العالمية .
- تطوير أساليب ومنهجيات التدقيق اللاحق .

إن الإدارة العامة للجمارك تلعب دوراً بالغ الأهمية في مراقبة حركة البضائع والمسافرين، وكذلك وسائط النقل العابرة لحدود السلطنة، ويتجلى هذا الدور في عدة أمور:

١. تطبيق إجراءات المنع والتقييد

ويتم ذلك من خلال تطبيق مواد قانون الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية والإجراءات والقواعد التي تحكم حركة التجارة، حيث يراقب رجال الجمارك دخول وخروج جميع البضائع ووسائط النقل والمسافرين بما يتفق بنسبة ١٠٠٪ مع جميع القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن .

٢. مراقبة حركة البضائع العابرة (الترانزيت)

فحركة البضائع العابرة أصبحت تمثل نسبة كبيرة من البضائع التي تمر عبر السلطنة، وللجمارك دور كبير في تأمين المجتمع من مخاطر التجارة المشروعة والتي قد تستغل هذا النوع من التجارة في إدخال بضائع إلى السلطنة بطريقة غير مشروعة، وتقوم الإدارة العامة للجمارك بمراقبة هذه التجارة حفاظاً على الأمن والاقتصاد الوطني

٣. مكافحة التهريب الجمركي:

إن دور الجمارك في مكافحة التهريب بكافة أنواعه هو الدور الرقابي والذي من خلاله تقوم الجمارك بحماية المجتمع، وغني عن الذكر أن هذا الدور سوف يتجسد في المستقبل بصورة أكبر واكبر مما هو عليه الآن من خلال تطبيق مبادرة جمارك القرن الواحد والعشر

الوكيل أول/ سمير بن جمعة العامري

قصة البـارح

وتبعـد ليلتي الظلمـا عـن طيوفك جفـا وفـراق
ويجفـي الحلـم اركـاني علاماتـه بقـت فينـي

تـودّع ما بقـى منـي علـى مـا قالـوا العشـاق
تهـدد كـبر إحسـاسـي ولا ألقـى عنـاوينـي

وتسبر قعـر أغـواري تجـانب حاجـة المشتـاق
وليلـي عـاث بـه حلـمٍ يشتتنـي وينهينـي

سرى بي هاجس الذكرى يسلي خاطـري بإرفـاق
سـرى بي والظـلام الحـالك بليلـي يسرّينـي

طفـق يخصـف مـن أوراقي ويـاكل قمـة الأرزاق
عبـث يتجاهـل طعـوني ويتـأمـل سكـاكيني

صبرت وناحت اضلاعي مع ترنيمة الأشـواق
رجيـت الوقـت يبقـى لـي علـى مـدّات يدّينـي

سجـدت بوسـط محـرابي صلاة الناسـك التـوّاق
وآمـالي وأشـواقـي معـي دايـم تصلّينـي

يـدين القبـر ضمينـي بـلا رحمـة ولا إشفـاق
مـدام إن قصـة البـارح إليـن اليـوم فـي عينـي

طرفة أدبية

يروى أن رجلاً دُعي إلى حضور درس من دروس النحو، فلما حضر لاحَظَ أنهم «أي النحاة» يقولون في أمثلتهم: «جاء زيدٌ»، «ضرب زيدٌ عمرًا»، «حدَّث زيدٌ عمرًا حديثًا «.. إلخ...

فشعر بضيق من ذلك، وأنشأ يقول

لا إلى الـنَّحو جئتكم
لا ولا فـيـه أرغب
دعُـوا زيْـدًا وشَـأنه
أينـما شَـاء يـذهـب
أنا مَـالي ولامريء
أبدَ الـدَّهر يُضْـرب

تهريب من نوع آخر

قبل أن يترجل هو وزوجته من السيارة الواقفة أمام باب المنزل الصغير الذي يفيض بعائلة كبيرة تشمل الأم والأب والأخوات والأخوة وزوجاتهم وأطفالهم- فكر وفكرت زوجته معه، فكّرا أكثر مما يجب.

كيف يمكن تهريب المشتريات - من أمام كل تلك الأعين الواثبة كالضفادع - إلى غرفتهما الضيقة؟

* حمد بن عبدالله المخيني

العريف / أحمد بن سعيد المغربي

قابوس لـ عمانه

طلقـت لـ شعـري أبـواب الكلام ودهشـت الآذان
مـن حـروف الشعـر لما انكتب فـي كامـل أركانـه

وجبت الحلـم من جيب السنيـن يصـافح الإيمـان
وفـي كفـي وفـا عانـق وطـن يمسـك بـ إيمـانه

ورحت أزرع على أرضي حروف وانبتت لي عمان
ثمـر فيهـا العدالـه، والوفا، وقـابوس لـ عمـانه

حمـل كامـل بلاده مـن مسندم لـي صلالـه وكـآن
فخـر يحكـي به التـاريخ لـ الذكـرى بـ إنسانـه

وعـانق شعب يبنوا لـه ولاء لـ حضرتـه وعرفـان
واسس لـه وطـن يقـرى كتـاب وكـان عنوانـه

يقولـوا نبضـهم واحـد وصـدر قلـوبهم سلطـان
يعيشـوا لجـل يوفـوا للتـراب، ويرفعـوا شانـه

رجـل في حكمتـه كل السلام اللـي حفـظ الإنسـان
رجـل لبّس صحـارينـا خضـار، وقـام بنيـانه

رجـل أسس حضـارة مجتمـع متربعـه للآن
علـى عـرش الخليـج ال يفتخـر للحـين بأوطانـه

رجـل في بسمتـه تفـرح شعـوب فـ كامـل البلـدان
رجل زعزع يباس بغيمته، بأمطار إحسانـه

رجـل في هيبتـه تخضـع ملـوك ويخضـع إلّهْ الجـان
عشـان إنـه وقف، وقّف معـه عالـم بعرفانـه

رجـل من طيـن؟ لا لا لا رجـل من لولو ومرجـان
رجل مـن مجـد يفخـربه وطـن في كامـل أزمانـه

واذا شـاعـر كسـر كـل القواعـد يكتـب السلطـان
ابـد مـ يفيـد في وصفـه، يوّفـي وصـف سلطانـه

مسابقة العـــدد

هنا يتم طرح سؤال يتعلق بالعمل الجمركي في كل عدد، ترسل الإجابة على البريد الإلكتروني التالي:

info@customs.gov.om

سؤال العدد الاول:

> متى صدر قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

ملاحظة / تم رصد جوائز نقدية لأول ثلاث إجابات صحيحة تردنا عبر الإيميل .

الجمارك خط الدفاع الأول للوطن

برواز

الملازم أول / ناصر بن خلفان الخاطري
مدير التحرير

تميز وإنجاز

خلال هذه المرحلة من التاريخ ...

تعيش الإدارة العامة للجمارك وهي تستقبل إشراقة عام جديد ،مرحلة ذهبية زاهية من تاريخها الطويل ،لتشكل بذلك عقدا متلألئ ومليئ بالإنجازات والتطورات عبر مجموعة من التغييرات الإدارية والفنية والبشرية ويتمثل التغيير الإداري في وضع سياسة عامة وواضحة للإدارة العامة للجمارك وتشكيل هيكل تنظيمي جديد لمكونات الإدارة ورسم رؤية ورسالة طموحة وواقعية في آن واحد تضمن من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تعكف حاليا على تجسيدها في واقع العمل الجمركي بالمنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية، أما على المستوى الفني فأولها تطبيق نظام بيان في كافة المنافذ الجمركية والذي يتضمن مجموعة من الأنظمة المتكاملة التي تسهل الإجراءات والعمليات الجمركية للمجتمع التجاري بالإضافة إلى استحداث مركز عمليات إدارة المخاطر ومركزا للاتصال لتلقي الاستفسارات في كافة الجوانب الجمركية وجلب مجموعة من الأجهزة والتقنيات الحديثة المستخدمة في التفتيش على البضائع وذلك للحد من عمليات التهريب ودخول الممنوعات، كما لا ننسى برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد والذي يسهم بشكل فاعل في تسهيل حركة التبادل التجاري من خلال بناء الثقة مع المؤسسات التجارية التي تلتزم باشتراطات وبنود البرنامج الذي اعتمدته منظمة الجمارك العالمية بالإضافة إلى كل ما تحقق تواصل الإدارة تنفيذ مجموعة من الأهداف والمشاريع عبر خطتها الإستراتيجية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

عبر هذا الزخم من التغييرات والتحولات الجذرية للعمل الجمركي بالسلطنة ،فإننا ننشد أن نرى الجمارك العمانية تحتل موقعا مهما على مستوى المؤسسات الجمركية في العالم، كما يسعدنا أن نكون أكثر تميزا وتألقا عبر مجلة (جمارك عمان) والتي نسعى من خلالها أن نكون أكثر قربا من الجمهور الخارجي سواء المواطن أو المقيم الذي يتعطش لمعرفة الدور الحيوي الذي تقوم به الجمارك في حفظ الأمن وتنمية الاقتصاد الوطني أو مؤسسات المجتمع التجاري التي تترقب كل جديد على مستوى الإجراءات والخدمات الجمركية المقدمة والتي بحول الله ستكون بمثابة تحول جديد لترسيخ الوعي بمفاهيم وآليات العمل الجمركي بالإضافة إلى نشر المعرفة القانونية والاقتصادية المرتبطة بمنظومة العمل الجمركي والاقتصادي .

ونرحب بالجميع عبر هذه المساحة للتفاعل مع المجلة سواءا بالاطلاع أو المشاركة ولكم منا أجمل المنى وخالص التحايا.

نلتقيكم في العدد القادم ..

conventional weapons and related items involved in the development, production or use of such weapons and their delivery systems.

I must admit that following my visit to Oman in April 2013, under the invitation of the Director General of Oman Customs, we have seen a renewed interest in the tools, instruments and the technical expertise of the WCO. As a matter of fact, the Single Window System launched in 2014 by the Oman Customs was based exclusively on the WCO Data Model. The Oman administration has to be congratulated for having opted for a fully integrated modernization project by coupling the Single Electronic Window with an Integrated Customs Management System and a Risk Management System.

In terms of Capacity Building, the WCO has organized a Risk Management / Assessment Workshop and a Performance Measurement and Management Workshop in Oman whereas on the Trade Facilitation side, we have organized a SAFE Framework and AEO National Workshop, a WCO National Time Release Study (TRS) Workshop and on the Compliance side a National IPR Seminar. This year, the WCO will organize a Leadership and Management Development Workshop in Oman to develop the necessary skills of senior and middle managers and provide them with the tools needed to use their knowledge to effect change in practice.

Particular mention should also be made of the UNODC-WCO Container Control Programme (CCP) which Oman joined in November 2016 with a dedicated

colonel Khalifa bin Ali Al-Syabi and Dr. Kunio Mikuriya (SG of WCO)

Port Control Unit, established in the port of Sohar, responsible for the risk profiling of high-risk containerized traffic. Oman will certainly reap rewards from joining the CCP, particularly in its efforts to secure its national borders and protect its citizens.

I might add that it has been a pleasure for me to witness the positive changes that have taken place both within Customs administrations and within the broader Customs community under my leadership of the WCO, and in this regard I look forward to continue strengthening the capacity of Members to ensure that they remain agile and responsive to the ever-changing international trade environment.

technologies.
In early 2016, I asked Customs administrations to focus on Digital Customs and showcase how they are implementing and using digital technologies to advance and achieve their objectives. This year, we are taking a step further in the same direction with the theme «Data Analysis».

The focus will be on tools that help people leverage data in new and powerful ways. Traditional methods for detecting risks have served many administrations well, but there are now new opportunities to use more advanced methods to get the most value from the information available. More and more Customs authorities have, for example, turned to data mining and analytics, i.e. the pursuit of extracting meaning from raw data using specialized computer systems. Data, used in conjunction with analytics and other emerging technologies, stand to provide us with an opportunity to advance mission

(4) What accomplishments are you most proud of since your election as Secretary General of the WCO?

The role of Secretary General of the World Customs Organization is to inspire Members and execute the vision of the Organization. It therefore demands constant efforts in understanding what is happening in the world, what Customs can do to respond to the challenges and opportunities, and what are the needs and priorities of Members.
Upon becoming Secretary General of the WCO, I encouraged Members – 180 Customs administrations as of today – to embark on a journey to achieve a new vision: «Borders Divide, Customs Connects», as I was convinced that enhancing connectivity would lead to a significant improvement in the Customs service while improving national economic competitiveness. Embracing the digital revolution and enhancing data analysis capabilities are also two domains where I would like to see tangible and measurable progress being made in the coming years by all Members.
But let's talk about more practical achievements. I am honored to have guided the WCO towards the development of risk management tools and communication platforms, as well as towards the organization of coordinated global enforcement operations to help build Customs capacity and enhance collaboration with other law enforcement agencies.
Throughout my mandate, the WCO has also continued to promote trade facilitation through the development of standards and the sharing of best practices. The WCO is currently involved, among other things, in the active implementation of the World Trade Organization›s Trade Facilitation Agreement, adopted in 2013, and for which we launched a specific capacity building initiative in 2014, known as the Mercator Programme.
Actually, the number of such specific capacity building programmes has grown considerably over this past few years thanks to increased donor funding. Under the «Strategic Trade Controls Enforcement (STCE) Project», the WCO continues to build the capacity of Customs authorities in dealing with strategic goods defined as weapons of mass destruction (WMD), and

Dr. Kunio Mikuriya (SG of WCO)meeting His highness General Inspector of Police and Customs

developing leadership and management skills, and building effective partnerships with relevant stakeholders and enhances Customs' capacity to ensure integrity by effectively fighting corruption;

We provide standards set out in international conventions and the Framework of Standards to Secure and facilitate Global Trade, as well as more general guidance through the publication of manuals and reference material on all Customs-related topics, such as risk management, Coordinated Border Management, Post-Clearance Audit, Authorized Economic Operator (AEO) programmes, transit procedures, the Single Window (SW), performance measurement, passenger controls (the utilization of advance passenger information and passenger name record data), procedures in dealing with seizures (in order to facilitate the work of those in charge of the investigation), and the use of information and communication technologies (ICT). The WCO also promotes technology as a platform for its members to the keep abreast of new information, namely through the use of CEN. The list is not exhaustive, and I would encourage your readers to visit our website where they will find all these resources and much more.

Allow me also to emphasize that we do not only develop tools and instruments, we are also keen to see these implemented worldwide and to assist in this respect the WCO provides practical and online learning and training courses as well as technical assistance and capacity building to its Members.

(3) Technology seems to be predominant in the business processes advocated by the WCO – can you explain why this is the case?

It is important to remember that technology is a means to an end and not an end in itself. It is now clearly evident that technology has permeated every aspect of our everyday life, and businesses have already harnessed its power to grow and prosper. This new technological ecosystem affects the role of Customs administrations, trade operators and border agencies alike.

Dr. Kunio Mikuriya (SG of WCO)attending customs international day in Muscat, Oman

movements of goods and capital. Against my background in trade and customs, I successfully campaigned for the position of WCO Deputy Secretary General in 2001 and subsequently for the post of Secretary General in 2008.

During my tenure as Secretary General, I have spared no effort in raising the WCO's profile and professionalism. With the support and dedication of a professional team, the WCO has been leading the modernization efforts of its member administrations, promoting connectivity along the supply chain and stimulating the expansion of legitimate international trade while developing measures to combat the exponential growth in illicit trade.

During my tenure as Secretary General, I have spared no effort in raising the WCO's profile and professionalism. With the support and dedication of a professional team, the WCO has been leading the modernization efforts of its member administrations, promoting connectivity along the supply chain and stimulating the expansion of legitimate international trade while developing measures to combat the exponential growth in illicit trade.

(2) Reform and modernization is of key importance for developing countries. We feel that a lot more needs to be done. What are the tools and instruments that the WCO proposes to help enhance those countries' performance?

The WCO's primary objective is to enhance the effectiveness and efficiency of Customs administrations globally. WCO tools and instruments cover a wide range of topics to assist Customs administrations in their reform and modernization efforts.

Of course, it would not be possible to review all of them in an interview, but I can tell you that the main objective is to: enable administrations to simplify and modernize their procedures and improve the business environment; help customs to enhance its core functions of classification, origin and valuation in an efficient and effective manner, in terms of institutional capacity as well the capacity of its staff and protect countries from the cross-border flow of hazardous goods, enforce security and contribute to fight against transborder crime and terrorism.

To achieve these goals, the WCO promotes cooperation at the regional and international level among all the Customs community's stakeholders; assists in improving the efficiency and effectiveness of revenue collection; enables Customs to undertake diagnostics needs assessment and to benchmark its progress; secures political will,

Interview of Secretary General WCO, in the context of the ١st edition of Oman Customs Magazine

- **Our vision: borders separate us but customs unites us.**
- **We are anxious to support sufficiency and efficiency of the customs administrations all over the world.**
- **I got the post of secretary-general of the World Customs Organization after extensive experience in several areas.**

(1) Dr. Kunio Mikuriya, it is our privilege to welcome you for an interview for our first Customs Magazine. Before we go any further, can you briefly describe your academic background and professional career for our readers?

I hold a first degree in Law from the University of Tokyo, Japan; was awarded a two-year academic scholarship at the University of Aix-en-Provence, France, and at the Paris Institute of Political Studies, and I hold a PhD in International Relations from the University of Kent in the United Kingdom.

Prior to joining the WCO, I worked for Japan's Ministry of Finance for 25 years. I started by acquiring experience in a wide range of areas covering budgetary, fiscal and monetary policy before joining the Japanese Mission in Geneva as a Financial Attaché from 1990 to 1993. During this time, I actively participated in the Uruguay Round negotiations at the World Trade Organization (which was then the General Agreement on Tariffs and Trade – GATT).

Dr. Kunio Mikuriya (SG of WCO)

After returning to the Ministry of Finance in Japan, endowed with the know-how I had acquired on trade and tariffs negotiations, I moved to the Customs and Tariff Bureau where I helped finalize the integration of legislative and tariff changes flowing from the UR negotiations into national laws and regulations. I later broadened my experience by assuming the post of Director of Enforcement, thereby introducing intelligence-based risk management, leading the fight against illicit trade and overseeing enhancement initiatives in compliance.

During my career, I participated in WCO meetings as a national delegate, thus widening my experience and knowledge of global developments in cross-border

Customs Modernization in Oman

In many countries customs reporting is completed and goods are released before goods arrival. Import goods are cleared through the border on the day they arrive. This is not the case in Oman, but there is no reason why Oman can't do this style of reporting. The main problems are late declaration submission and further delays in taking delivery after goods have been released. In coming months, the Directorate General of Customs will begin to publish statistics on the time taken to report and clear goods. People will no longer be able to use «My goods are stuck in Customs» as an excuse for slow delivery of imported goods.
The Directorate General of Customs is developing performance indicators for commercial import and export operators. These indicators are based on international practice and when released will require early reporting of Manifests, Bills of Lading and Declarations.

Report early, for early release and to ensure qualification as an Authorized Economic Operator and benefit from favorable customs treatment.

Customs Modernization in Oman

Daivd Hunt
Trade Facilitation Lead
(Oman Logistics centre)ASYAD

The General Directorate of Customs has embarked on a modernization program, aimed at improving customs services and simplifying procedures. A key component of this program is the Bayan system. Bayan is a Customs Management System and a Single Electronic Window for managing the reporting of imports and exports for Oman.

The single window component of Bayan supports creation of permits for a range of Government Agencies. Once created these permits can be linked to Customs declarations, simplifying the process of clearing goods across the border, and improving clearance time and border control. The Bayan system currently provides permits for the Ministry of Fisheries and Agriculture, Ministry of Health, Ministry of Environment and Climate and many other ministries.

Possibly the most significant change flowing from Bayan is that importers and exporters can access all these services online, from anywhere in the Sultanate, at any time of day and do not need to go to Customs or other Government offices to declare their goods. This saves business time and money, as there is no time wasted driving across town to queue for Government services, meaning people can be occupied in their offices providing value add services for longer.

The switch to electronic services also means that goods can be declared to the Bayan system before they move to a customs border post. Declaring before arrival means that goods can move through the border posts faster. In the case of importing goods, the declaration can be done days before the goods arrive at the border. Meaning that on arrival at a land border the truck driver can present the completed declaration and pass through with minimal delay. For goods arriving by sea, declarations can be completed and released by Customs before goods arrive. Goods reported this way can be unloaded direct from the ship to the delivery truck, meaning the importer gets their goods days faster than before. Just like land and sea reporting air cargo can also be declared before arrival, meaning faster delivery, particularly important as many perishable and high value goods move by air.

The Directorate General of Customs encourage reporters to submit their Manifests, Bills of Lading, Declarations and Permits into the Bayan system as early as possible. Early reporting means:

- the potential to qualify as an Authorized Economic Operator,
- early release by customs,
- early delivery through the border so goods are faster to market,
- less cargo handling, meaning reduced handling costs,
- more goods can be moved through existing border posts, and
- Oman logistics can be competitive internationally, attracting business.

None of these things cost money, in fact they save money and when early reporting becomes standard practice more trade will be attracted to Oman. The Directorate General of Customs expects that applicants for Authorized Economic Operator accreditation will report early and will maintain a good record of early reporting.

The most important seizures

Customs ports in the Sultanate 2018

Prohibited by the post

Department of Customs Affairs revealed statistics on the number of items seized during the year 2018 at Central Postal Customs, which amounted to more than 8073 prohibited items, the most prominent of which are 5159 tablets of psychotropic substances, 515 laser indicators, 384 zeppelin with primer, 277 drones with cameras and 237 electronic cigarettes.

Fireworks

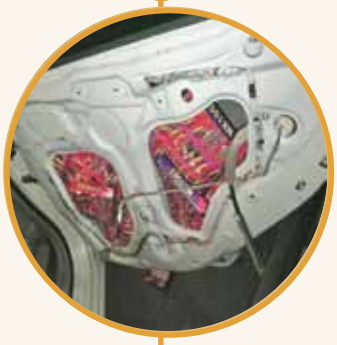

A number of smuggling of firecrackers revealed by Directorate General of Customs, especially with the approaching of festive occasions. The most prominent of these seizures were at the port of Khatmat Malaha, in which the accused deliberately hid the firecrackers in the interior cavities of a vehicle.

Drugs

Customs Department of Muscat International Airport, in cooperation with the Anti-Drug Department, managed to arrest an Asian national on charges of possession of narcotics for the purpose of trafficking. He was seized with ١١ plastic containers containing marijuana.

Professional Smuggling

Customs officials foiled two attempts to smuggle tobacco products through new methods of concealment. A suspect was caught at the port of Al-Wajajah, hiding explosives inside drums of chemicals. At Sohar Port Customs another accused person hid the contraband tightly inside food boxes.

Tobacco derivatives

Al Batinah Customs Department foiled a number of smuggling of tobacco products. The accused deliberately hid these quantities in professional ways. The quantities of chewing-tobacco in the customs of Khatmat Malaha port of navigation were hidden tightly inside cement bags, whilst customs of Al-Wajajah port, the forbidden items were discovered hidden inside water heaters.

Psychological effects

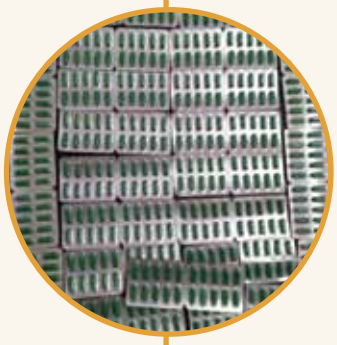

customs department of Muscat International and Salalah Airports, seized a number of attempts to introduce more than 16,270 tablets of psychotropic substances, which were discovered while inspection of a passenger baggage. The most famous types of psychotropic substances were: tramadol tablets, clonazepam and prazolam.

Gold smuggling

Customs of Al-Mazyona port managed to control the process of entering large quantities of gold valued at more than 40,000 thousand OR. The smugglers deliberately hide the quantities in the engine and cavities of a vehicle, to evade the customs duties.

Police raid

The Investigation and Risk Assessment Team raided a migrant worker site at Gala industrial area, storing and distributing counterfeit and fake cigarettes. Ten trucks were set up to hide large quantities of cigarettes, and more than 11,570 cigarettes were seized.

The most important seizures

Customs ports in the Sultanate ٢٠١٨

Marijuana

Muscat International Airport Customs foiled a number of smuggling of more than 32 kg of marijuana drug, which the defendants deliberately hid in personal bags inside big plastic bottels covered with fish and chicken meat.

Counterfeited cigarettes

Al-Buraimi customs blocked the smuggling of large amounts of counterfeit and counterfeit cigarettes. The seized quantity amounted to more than 27,000 boxes of cigarettes. The customs of the Wadi Saa port also foiled the smuggling of more than 23,700 cigarette boxes hidden inside a sand-covered truck from the top.

Qat drug

Customs officials of customs department of Sarfit port prevented smuggling of 239 packets of 31,200 kilograms of qat drug, which smugglers deliberately hid in the frame and the fuel tank of a vehicle, but the customs officers vigilance and inspection accuracy thwarted their attempt.

Alcoholic beverages

After search and pursuit, the Risk Management and Risk Assessment Team managed to control a truck loaded with alcoholic beverages of more than 18,000 bottles, which were professionally hidden in bottled drinking water.

Launching of the system of connecting collection customs revenues devices with automatic Bayan system

The Directorate General of Customs has launched the service of linking the collection devices with the Bayan system in cooperation with Bank Muscat by which the DGC aims to provide electronic customs services with ease and easy in the process of collecting customs revenues efficiently and effectively, to ensure the accuracy of revenues collection, shortening time to achieve a complete and accurate financial system with safe and privacy.

Launch of the investment, suspended customs tax warehouses initiative

The Directorate General of Customs has launched the Investment with suspended customs duties Warehouses Initiative, it provides a number of advantages and facilities to the private sector and contributes effectively to the Sultanate›s position in logistics, by making the Sultanate a regional center for re-export and activating the movement of ports and free zones.

Awareness platform at Muscat Festival

The Directorate General of Customs participated in the Muscat 2018 Festival to raise awareness of the role of customs in the protection of society and the development of the national economy. The platform included the most prohibited items to be imported or circulated in the Sultanate as a result of native effects on health, social, psychological and security aspects. The platform also includes a definition of the role of customs in the service of the commercial community through the electronic customs services and commercial facilities provided by them, which seeks to raise the level of customs work and encourage the movement of trade and attracting investment to the Sultanate.

Activities

Announcement of the free customs broker initiative

The Directorate General of Customs has announced the initiative of the free customs broker, which is one of the encouragement initiatives adopted by the customs for young people who wish to occupy the profession of customs clearance. The Directorate General of Customs prepares an integrated training program to ensure that the applicant receives a free customs clearance certificate, which qualifies him to contract with any of clearance offices, as a broker.

Launching the mobile tablet for the customs inspector

The Directorate General of Customs has introduced the mobile tablet service to the customs inspector for use in finalizing inspection processes in the customs areas at land, sea and air ports and the companies› sites in order to facilitate the work of the customs inspector and expedite the process of releasing goods. The mobile tablet includes an electronic application, fully linked to Bayan system.

Training program on Container Control and Tracking Program

The Directorate General of Customs organized the WCO / UNODC Container Control and Tracking Program. The program addressed a number of axes, most notably trade facilitation within the framework of the application of the WCO standards to secure and facilitate international trade, on top of explaining methods and ways of concealment in containers and process of targeting shipments.

INTERNATIONAL CONFRENCES

Colonel Khalifa bin Ali Al-Siyabi, Director-General of Customs, participated in the customs cooperation council session and the regional meeting of customs Directors General of the countries of the Middle East, Near East and North Africa Region, held from 27 June to 1 July 2018 at the World Customs Organization Headquarters in Brussels, Belgium.

The General Director of Customs participated in the thirty-eighth meeting of the directors of the customs directorates in the Arab countries, held during the period 2930- August 2018 in the Egyptian capital, Cairo.

Colonel the Director General of Customs participated in the twentieth meeting of the Customs Union of the Gulf Cooperation Council countries during the period 1718-October 2018 in Kuwait.

Colonel Saeed bin Khamis Al Ghaithi, Assistant Director General of Customs, participated in the Regional Meeting of North African, Near and Middle Eastern Countries on the Strategic Plan of the World Customs Organization (WCO), which held during 5 to 6 November 2018 in the Hashemite Kingdom of Jordan.

Directorate General of Customs participated in the twelfth meeting of the COMCEC Business Group (TWG) under the title (Improving the Approved Economic Operator Program) in the OIC Member States, which was held on 6 November 2018 in the Turkish capital of Ankara.

The DGC participated in the 55th Meeting of the Audit Committee of the Harmonized System of the World Customs Organization in Brussels and the 34th Session of the permanent Committee for Economic and Commercial Cooperation of the OIC in Istanbul in November 2018. The General Secretariat of the Organization of the Islamic Conference.

Agreements

Supply and installation of customs inspection equipment

On Sunday, 3rd June 2018 , the General Inspector of Police and Customs, Hassan bin Mohsen Al-Shuraiki, signed an agreement on the supply and installation of customs inspection devices will be provided to the Sultanate›s ports, which will contribute to the development of risk management system and customs inspections.

Cooperation programs signed with government bodies

The Royal Oman Police has signed a number of cooperation programs with government bodies, in the field of providing services related to customs work and releasing goods process, in order to facilitate and speed up customs procedures.

System of connecting collection revenues with automatic Bayan system

The Royal Oman Police, represented by the Directorate General of Customs, the Terrestrial International Transports (TIR) and the Transport Company signed a cooperation agreement to implement the terms of the International Road Transport Agreement between the Sultanate and Member States to facilitate the movement of trade and promote the process of flow and transit of goods between the countries of the world.

We are Planning ...

First Lt.Hanaa salem Al Omairi
Development and Quality Section

The Directorate General Of Customs developed a new strategic plan 2020 -2016 where new vision , mission and strategic objectives were developed to achieve the goals designated for the upcoming 5 years.

His Excellency the Inspector General of ROP approved the plan and instructed to start the implementation.

The Director General of Customs concentrates the efforts on enriching the skills of employees and adopted modern methods of modernization to achieve the vision to be one of the best 10 World Customs Directorates .

The new strategic plan is supposed to include 64 projects that will cover all customs issues .

Few of the projects were already in place and a lot of the work is done, while others are to take place along the 5 years of the plan.

In the near future , the Omani Customs will become one of the best customs administrations , applying the data model and other tools that enable customs to face the new challenges of the millennium and provide the trade community with the best customs services .

A big number of officers were nominated to manage projects to enhance the trade facilitation and build trust with trade communities e.g. authorized economic operator(AEO) .

Cooperation and harmonization between all customs members is an essential tool for success .

AL WAJAJA BORDER POST
منفذ الوجاجة لبري

: 24349000 – 24521109 968
: @ropomancustoms
: @omancustoms
: www.customs.gov.om
: info@customs.gov.om
: support@customs.gov.om